الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة الأربعون
محرم ١٤٤٨هـ
حزيران ٢٠٢٦م

العدد
٤٨٠

كلمة الوعي

حين تُنزع الحصانة عن العمق الروسي
حرب المسيّرات، استنزاف القوة، وحدود الردع النووي في أوكرانيا

إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟(١)

سُعار النعرة الأمازيغية! النظام المغربي يوقظ فتنة الظهير البربري لفرنسا الصليبية

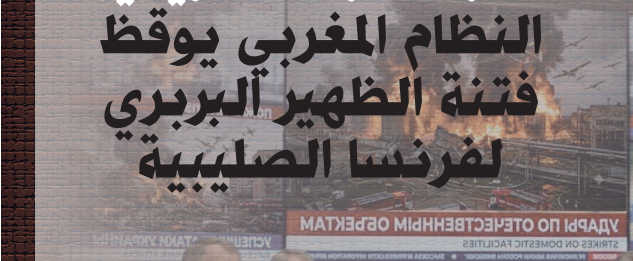

الإنسان بين أمانة الاستخلاف ووهم الحياة الزائلة

العملات الرقمية استمرار نهب مدخرات الناس وتكريس الهيمنة الماليّة

جامعية - فكرية - ثقافية
مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥
www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

- كلمة الوعي: حين تُنزع الحصانة عن العمق الروسي
  حرب المسيّرات، استنزاف القوة، وحدود الردع النووي في أوكرانيا ٣
- إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟(١) ١٤
- العملات الرقمية
  استمرار نهب مدخرات الناس وتكريس الهيمنة الماليّة ٢٣
- الإنسان بين أمانة الاستخلاف ووهم الحياة الزائلة ٣١
- رياض الجنة: عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول رضي الله عنه ٣٣
- مع القرآن الكريم: مقياس الخير والشر ٣٦
- أخبار المسلمين في العالم ٣٩
- سُعار النعرة الأمازيغية!
  النظام المغربي يوقظ فتنة الظهير البربري لفرنسا الصليبية ٤٤
- كلمة أخيرة: كيان يهود بات يصدق أنه قوة عظمى وفي هذا زواله إن شاء الله ٥١
- غلاف أخير: بل خلافة راشدة على منهاج النبوة
  تدفن منظمة الجامعة العربية وكل أنظمة الضرار ٥٢

حين تُنزع الحصانة عن العمق الروسي
حرب المسيّرات، استنزاف القوة، وحدود الردع النووي في أوكرانيا

ثائر سلامة، أبو مالك

لم يكن الدخان الذي ظهر قرب منشآت الطاقة في محيط سانت بطرسبرغ، في الأيام التي انعقد فيها المنتدى الاقتصادي الدولي الروسي، مجرد خلفية عارضة لحدث اقتصادي كبير؛ بل كان مشهدًا كثيف الدلالة على طبيعة الحرب التي دخلتها روسيا بعد أكثر من أربع سنوات من غزو أوكرانيا. فالمدينة التي اختارها الكرملين لتكون واجهته الاقتصادية الدولية، وفضاءه الذي يستعيد فيه صورة الدولة الكبرى القادرة على جمع المستثمرين والشركاء والوفود، وجدت نفسها تحت ظلال الطائرات المسيّرة والإنذارات وتعطيل الحركة الجوية والتأهب الأمني.

والأمر لا يتصل بسانت بطرسبرغ وحدها. فالهجمات الأوكرانية المتتابعة على المصافي والموانئ ومخازن الوقود والقواعد الجوية والمنشآت اللوجستية في العمق الروسي، بما في ذلك محيط موسكو، تدل على تحول إستراتيجي مهم: لم تعد الحرب محصورة في خطوط التماس داخل أوكرانيا، ولا في القرم أو الأقاليم الحدودية؛ بل انتقلت إلى قلب المجال الذي كانت روسيا تعدّه تاريخيًا بمنأى عن تكلفة الحرب المباشرة.

هذه الحقيقة لا تعني أن روسيا انهارت، ولا أنها فقدت قدرتها على القتال أو الردع أو الإضرار بخصومها، فهي ما زالت دولة نووية كبرى، وتملك جيشًا ضخمًا، وصناعة عسكرية واسعة، وموارد طبيعية هائلة، وقدرة على حشد الرجال والعتاد. لكن الحرب كشفت حدودًا عميقة في ترجمة هذه العناصر إلى قدرة حسم تقليدي سريع، وإلى حماية شاملة للداخل، وإلى اقتصاد قادر على تمويل حرب طويلة من غير أن يدفع ثمناً متصاعدًا في الإنتاج والاستثمار والعمالة ومستقبل التنمية.

وهكذا فإن القضية ليست: هل تستطيع روسيا الاستمرار؟ فهي تستطيع، على الأقل في المدى المنظور، بل القضية الأهم هي: بأي كلفة؟ وما الذي تخسره روسيا كلما طال أمد الحرب؟ وهل ما تزال أدوات قوتها قادرة على تحويل التقدم البطيء في الميدان إلى نصر سياسي وإستراتيجي واضح؟ أم هي تدخل طورًا جديدًا من حرب الاستنزاف، تملك فيه القدرة على الإيذاء، ولكنها تعجز عن فرض نهاية حاسمة؟

إن الضربات الأوكرانية الأخيرة ليست جوابًا كاملًا على هذه الأسئلة، لكنها تفتح نافذة لفهم التحول الأعمق: روسيا التي شنت الحرب وهي تتوقع إخضاع أوكرانيا في فترة وجيزة، تواجه اليوم خصمًا قادرًا على إطالة الحرب، وإيصالها إلى الداخل الروسي، وإجبارها على توزيع مواردها بين الجبهة، والدفاع الجوي، وحماية الطاقة، وحماية المدن الكبرى، وإدامة الاقتصاد الحربي.

من حرب الجبهة إلى حرب العمق

في الحروب التقليدية القديمة كانت الجبهة هي مكان الحسم الأساسي: جيش يتقدم، وآخر ينسحب، ومدن تسقط، وممرات لوجستية تتغير. أما في الحرب الروسية الأوكرانية فقد أصبحت الجبهة واسعة ومتشابكة، تمتد من الخنادق والتحصينات وحقول الألغام إلى شبكات الكهرباء والمصافي والمطارات ومصانع الذخيرة وموانئ التصدير وأنظمة الاتصالات.

ولهذا لا ينبغي النظر إلى الضربات الأوكرانية على الداخل الروسي بوصفها مجرد عمليات انتقامية أو دعائية. إنها جزء من منطق إستراتيجي متكامل يهدف إلى نقل كلفة الحرب إلى الجهة التي بدأت الغزو. فإذا كانت روسيا تستخدم صواريخها ومسيراتها لضرب المدن الأوكرانية ومرافق الطاقة فيها، فإن أوكرانيا تحاول أن تبني قدرة مقابلة، ولو كانت أقل حجمًا، تستهدف الموارد التي تمول الحرب الروسية وتدعمها: النفط، والوقود، والتكرير، والسكك، والمطارات، والقواعد الجوية، ومخازن الذخيرة.

وهنا تكمن دلالة استهداف المصافي. فالمصفاة ليست منشأة اقتصادية فحسب؛ هي عقدة عسكرية واقتصادية ومجتمعية في وقت واحد. منها يأتي وقود المركبات العسكرية والطيران والنقل، ومنها تصدر منتجات تمثل جزءًا من العائدات النقدية للدولة، ومنها تتغذى السوق الداخلية التي يحتاج استقرارها إلى وفرة البنزين والديزل والأسعار المقبولة. ولذلك فإن إصابة المصفاة لا تعني فقط تدمير منشأة أو إشعال حريق، بل تعني فرض تكاليف إضافية على الدفاع والإصلاح والإمداد والتأمين.

والنجاح في هذه الحرب لا يقاس دائمًا بحجم الدمار الظاهر. فقد تكون الضربة مؤثرة حتى لو أُصلح الضرر خلال أسابيع، لأن تكرار الضربات يفرض على الدولة إعادة توزيع دفاعاتها الجوية، وتغيير خطط الإنتاج، وتخزين احتياطيات أكبر، وتحويل مسارات النقل، وإبقاء آلاف الأفراد والبطاريات والمنظومات في وضع دفاعي دائم، وفي حرب استنزاف طويلة، هذه التكاليف لا تقل أهمية عن تدمير السلاح نفسه.

إن المشكلة الروسية في هذا المجال ليست قلة الوسائل الدفاعية فحسب؛ فروسيا تملك منظومات دفاع جوي كثيفة ومتقدمة، ومنها عائلات S-٣٠٠ وS-٤٠٠ وبانتسير وغيرها. لكن اتساع المساحة الروسية، وكثرة المنشآت الحيوية، وتعدد طرق الهجوم، وانخفاض سعر المسيّرات مقارنة بكلفة اعتراضها، يجعل الدفاع الكامل مهمة شبه مستحيلة. فكل منشأة تحمى تعني منشأة أخرى أقل حماية، وكل بطارية تنقل إلى محيط موسكو أو مصفاة أو مطار إستراتيجي، تقل قدرتها على حماية الجبهة أو القوات المتقدمة.

وهذا هو أحد المعاني الكبرى لتحول حرب المسيّرات: تحوّل التفوق العسكري اليوم عن كونه امتلاك منصات كبيرة وقليلة العدد فقط، كالقاذفات والدبابات والسفن؛ بل أصبح يعني أيضًا القدرة على إنتاج آلاف الوسائط الرخيصة، وتوجيهها بدقة، وربطها بالاستخبارات والاستطلاع، وإجبار الخصم على إنفاق صواريخ باهظة أو نشر دفاعات معقدة في مواجهة تهديدات صغيرة ومتكررة.

الثالوث النووي الروسي: قوة ردع لا آلة حسم ميداني

من أخطر الأخطاء في قراءة الحرب الخلط بين القوة النووية والقوة التقليدية. فروسيا تملك إحدى أكبر الترسانات النووية في العالم، وهذا يمنحها وزنًا إستراتيجيًا هائلًا في العلاقات الدولية، لكنه لا يجعل جيشها قادرًا تلقائيًا على حسم حرب تقليدية طويلة.

يقوم الثالوث النووي الروسي على ثلاثة أذرع رئيسة:

الأول هو الذراع البري: الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، المركوزة في صوامع تحت الأرض أو على منصات متحركة. وهذه تمثل قوة الردع الأسرع والأشد رسوخًا، لأنها قادرة على إطلاق رؤوس نووية إلى مسافات عابرة للقارات خلال وقت قصير.

والثاني هو الذراع البحري: الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية. وهذه هي الضمانة الأهم للقدرة على الرد بعد التعرض لضربة أولى، لأن الغواصة التي تكون في البحر يصعب العثور عليها أو تدميرها. ولذلك تعدّ القوة البحرية الإستراتيجية في كل الدول النووية الكبرى عنصرًا أساسيًا في ضمان "الضربة الثانية"، أي القدرة على الرد النووي حتى بعد تعرض الدولة لهجوم بالغ الخطورة.

أما الذراع الثالث فهو الذراع الجوي: القاذفات الإستراتيجية بعيدة المدى، وفي مقدمتها Tu-95MS وTu-160. وهذه القاذفات لا تقتصر أهميتها على حمل السلاح النووي؛ بل يمكنها إطلاق صواريخ كروز تقليدية بعيدة المدى، وقد استخدمت روسيا هذا النوع من المنصات في الحرب على أوكرانيا.

المغزى من هذا الثالوث أن الخصم لا يستطيع، في الظروف الطبيعية، تدمير قدرة روسيا النووية دفعة واحدة. فإذا تعرضت قواعد القاذفات للتهديد، بقيت الصواريخ البرية والغواصات. وإذا تعرّضت بعض الصوامع للخطر، بقيت الغواصات والقاذفات. ولهذا تبقى روسيا قوة ردع نووي كبرى، ولا يصح الاستهانة بهذا الجانب أو تصويره على أنه فقد قيمته.

لكن هذه القوة لها وظيفة مختلفة عن وظيفة الجيش التقليدي. السلاح النووي معدّ أساسًا لمنع هزيمة وجودية، أو لمنع تدخل عسكري مباشر واسع من دولة كبرى أو تحالف عسكري كبير.

أما في حرب مثل أوكرانيا، حيث تقاتل روسيا دولة مجاورة مدعومة بالسلاح والمال والاستخبارات من دول غربية ولكن من دون دخول جيوش الناتو مباشرة إلى الميدان، فإن استخدام السلاح النووي يظل خيارًا بالغ الخطورة والكلفة.

فاستعماله لن يفتح طريقًا عبر حقل ألغام، ولن يعالج نقص الضباط والجنود، ولن يجعل الدبابة القديمة حديثة، ولن يصلح المصانع المتضررة، ولن يوقف المسيّرات، ولن يضمن استسلام أوكرانيا. بل قد يدفع إلى ردود دولية قاسية وغير متوقعة، ويزيد عزلة روسيا، ويحوّل أزمة الحرب من صراع إقليمي إلى خطر عالمي واسع.

لهذا فإن الثالوث النووي يمنح روسيا مظلة ردع إستراتيجية قوية، لكنه لا يعوض تلقائيًا من مشكلات الحرب التقليدية الطويلة. والواقع أن التطوير النووي الروسي نفسه يحمل مفارقة مهمة: فموسكو تسعى إلى تحديث قاذفاتها وصواريخها وغواصاتها، لكنها تواجه تأخرًا في بعض البرامج، وضغوطًا صناعية وتقنية، ومشكلات مرتبطة بقدرة الصناعة على تنفيذ مشاريع ضخمة متعددة في الوقت نفسه.

"البجعة البيضاء": ما هي ولماذا تُهِمّ؟

يطلق الروس اسم "البجعة البيضاء" على القاذفة الإستراتيجية Tu-١٦٠، المعروفة في تسمية حلف الناتو باسم Blackjack. وهي أكبر قاذفة، أسرع من الصوت، والأسرع في العالم، تتميز بأجنحتها المتحركة وهيكلها الأبيض المصمم جزئيًا لتقليل أثر الحرارة الناتجة من الانفجار النووي. وهي واحدة من أكثر رموز القوة الجوية الروسية شهرة، ليس فقط بسبب شكلها المميز، بل وبسبب مكانتها في الذراع الجوي للثالوث النووي.

الـTu-١٦٠ ليست طائرة شبحية، ولا تعتمد في مهمتها الأساسية على اختراق أجواء الخصم المحمية كما تفعل بعض القاذفات الأمريكية الشبحية. قوتها الحقيقية تكمن في قدرتها على حمل صواريخ كروز بعيدة المدى وإطلاقها من مسافات بعيدة. ويمكنها -بحسب التقديرات المفتوحة- حمل ما يصل إلى ١٢ صاروخ كروز داخل حجرة التسليح، سواء برؤوس تقليدية أو نووية بحسب طبيعة المهمة.

ولهذا فإن أهميتها تتجاوز فكرة «طائرة قصف». إنها منصة إستراتيجية تتيح لروسيا أن تضرب من مسافات بعيدة، وأن ترسل رسالة ردع، وأن تحافظ على عنصر جوي في ثالوثها النووي، وأن تشغّل صواريخ كروز في العمليات التقليدية. وتقدّر المصادر المفتوحة أن روسيا تمتلك في حدود خمسة عشر طائرة من هذا النوع ضمن أسطولها العامل، في مقابل عدد أكبر من قاذفات Tu-٩٥MS الأقدم والأبطأ.

لكن الحرب كشفت هشاشة نسبية في هذا الذراع الجوي. فالقاذفات ليست محصنة لمجرد أنها بعيدة المدى؛ هي تحتاج إلى قواعد، ومدارج، ووقود، وورش صيانة، وذخائر، وحماية أرضية، ودفاع جوي. وقد أظهرت الهجمات الأوكرانية على قواعد الطيران الإستراتيجي أن الوصول إلى هذه القواعد، ولو عبر وسائل غير تقليدية، قادر على فرض أثر كبير.

وتشير التحليلات المفتوحة إلى أن عملية «شبكة العنكبوت» الأوكرانية في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ دمرت سبع قاذفات Tu-٩٥، وألحقت ضررًا بطائرة إضافية، كما دفعت روسيا إلى تغيير نمط انتشار قاذفاتها الإستراتيجية وتشتيتها في قواعد أبعد وأكثر تفرقًا. أما الحديث عن تدمير واسع للبجعة البيضاء نفسها فينبغي التعامل معه بحذر؛ فالأثر الأكثر ثبوتًا هو أن الهجوم فرض على موسكو إعادة توزيع قاذفاتها، وزيادة حمايتها، وتحمل كلفة دفاعية ولوجستية إضافية.

وهنا تظهر القيمة الإستراتيجية للهجوم. فليس من الضروري أن يدمر الخصم كامل الأسطول حتى يحقق مكسبًا. يكفي أحيانًا أن يجبره على تشتيت طائراته، وتغيير قواعد ارتكازها، وزيادة تدابير الحماية، وتخصيص دفاعات إضافية، وتأخير برامج التدريب والصيانة. وهذا النوع من الأثر بالغ الأهمية في سلاح محدود العدد ويصعب تعويضه بسرعة.

القوة التقليدية الروسية: استنزاف لا انهيار

روسيا لم تصبح عاجزة عسكريًا. والقراءة التي تتوقع انهيارًا وشيكًا للجيش الروسي لا تستند إلى الواقع. فالجيش الروسي ما زال يملك القدرة على الهجوم الموضعي، وعلى إطلاق الصواريخ والمسيّرات بكثافة، وعلى تعبئة أعداد جديدة من الأفراد، وعلى إعادة تأهيل مخزونات سوفيتية ضخمة، وعلى الاستفادة من قاعدة صناعية عسكرية واسعة.

لكن هذا لا يلغي حقيقة الاستنزاف، بل إن القوة الروسية الحالية يجب فهمها بوصفها قوة قادرة على الاستمرار، لكنها تدفع كلفة متزايدة للحفاظ على المستوى نفسه من العمليات.

لقد كانت الخطة الروسية الأصلية، في مطلع الغزو، تقوم على سرعة الحركة، وشل القيادة الأوكرانية، وإسقاط كييف أو إخضاعها سياسيًا خلال فترة قصيرة. غير أن فشل الهجوم على العاصمة، ثم التحول إلى حرب المدن في ماريوبول وباخموت وأفدييفكا وغيرها، نقل روسيا إلى نموذج مختلف: حرب استنزاف، تعتمد على القصف المكثف، والموجات الهجومية، والتقدم البطيء، والاستهلاك الكبير للذخيرة، وضغط مستمر على الخطوط الأوكرانية.

في هذا النموذج، تملك روسيا بعض نقاط القوة. فهي أكبر من أوكرانيا سكانًا واقتصادًا، ولديها قدرة أوسع على التجنيد، وإمكانية أكبر لتحمل الخسائر، ومخزون كبير من العتاد السوفيتي القابل للإصلاح وإعادة الاستخدام. كما أنها حصلت على دعم مهم من شركاء خارجيين: ذخائر وقذائف

وصواريخ من كوريا الشمالية، ومكونات صناعية وإلكترونية وآلات ومركبات ومواد ذات استخدام مزدوج من الصين، وخبرة مبكرة في الطائرات المسيّرة ارتبطت بنماذج إيرانية ثم بإنتاج روسي محلي واسع.

لكن نقاط القوة هذه تخفي نقاط ضعف بنيوية.

أولًا، الخسائر البشرية. فالتقديرات المفتوحة تختلف بطبيعتها، لأن أي حرب كبرى تحيط أرقامها بالسرية والدعاية. لكن التقديرات المهنية تجمع على أن الخسائر الروسية منذ فبراير/شباط ٢٠٢٢ ضخمة على نحو غير مسبوق لدولة كبرى منذ الحرب العالمية الثانية. بعض التقديرات تضع إجمالي القتلى والجرحى والمفقودين الروس حتى نهاية ٢٠٢٥ عند ما يقترب من ١,٢ مليون، فيما تقدر دراسات أخر عدد القتلى وحدهم بما لا يقل عن ٣٠٠ ألف في مطلع ٢٠٢٦.

والأهم من الرقم نفسه هو تركيب الخسارة. ففقدان جندي جديد يمكن تعويضه نسبيًا بالتجنيد والحوافز المالية. أما فقدان ضابط ميداني، أو قائد فصيلة أو سرية، أو طاقم دبابة مدرب، أو فني طيران، أو عنصر اتصالات واستطلاع، فيصعب تعويضه بسرعة. والخبرة القتالية لا تنتجها القرارات الإدارية، بل تتراكم عبر التدريب والزمن والعمل الميداني.

ثانيًا، خسائر العتاد. فقد فقدت روسيا خلال الحرب أعدادًا كبيرة من الدبابات والعربات القتالية والمدفعية ومركبات الدعم. وقد استطاعت التعويض جزئيًا عبر إعادة تأهيل دبابات ومركبات من الحقبة السوفيتية، وعبر زيادة الإنتاج والتحديث، لكنها لا تستطيع دائمًا تعويض النوعية نفسها. فإعادة دبابة قديمة إلى الخدمة لا تعني أنها باتت مساوية لدبابة حديثة من حيث الحماية والبصريات والاتصالات والقدرة على البقاء في بيئة تمتلئ بالطائرات المسيّرة والصواريخ المضادة للدروع.

ثالثًا، محدودية التقدم مقارنة بالكلفة. فقد استطاعت القوات الروسية أن تحقق مكاسب موضعية في عدد من المحاور، لكنها غالبًا ما كانت بطيئة جدًا قياسًا إلى عدد الخسائر وحجم الذخيرة المستخدمة. فالتقدم عشرات الأمتار يوميًا أو بضعة كيلومترات خلال أشهر قد يغير الخريطة التكتيكية، لكنه لا يساوي بالضرورة اختراقًا إستراتيجيًا يبدل مسار الحرب أو يفرض تسوية سياسية

رابعًا، فقدان حلم التفوق الجوي الكامل. فعلى الرغم من امتلاك روسيا قوة جوية ضخمة، فإنها لم تستطع تحقيق سيادة جوية مطلقة فوق أوكرانيا كما كان متوقعًا في بدايات الحرب. واستمرار الدفاعات الجوية الأوكرانية، وتكيّف الطرفين مع التهديدات، وارتفاع كلفة الاقتراب من الأجواء المحمية، جعل الطيران الروسي يعتمد بدرجة أكبر على الإطلاق من مسافات بعيدة، وعلى القنابل الانزلاقية، وعلى الصواريخ والمسيّرات، بدل السيطرة الجوية الكاملة.

وهذا يعني أن روسيا ما زالت خطيرة، لكنها تعمل في ظروف ليست مثالية. فهي تملك القدرة على القصف، لكنها لا تملك حرية مطلقة في الطيران. تملك القدرة على التقدم، لكنها لا تحقق اختراقًا حاسمًا بسهولة. تملك كتلة بشرية وعتادية كبيرة، لكنها تدفع ثمنًا متصاعدًا في النوعية والخبرة والجاهزية.

اقتصاد الحرب: قدرة على الصمود أم استهلاك للمستقبل؟

من أكثر الأخطاء شيوعًا في تحليل روسيا القول إن العقوبات وحدها ستسقط اقتصادها سريعًا. فروسيا لم تنهَر اقتصاديًا بعد ٢٠٢٢، بل تمكنت من التكيف مع جزء من الضغوط من خلال إعادة توجيه صادرات الطاقة، وزيادة التجارة مع الصين والهند ودول أخر، وفرض قيود مالية، وضخ إنفاق حكومي واسع في الصناعة العسكرية.

لكن الصمود ليس هو الازدهار، واستمرار المصانع ليس هو التنمية، وزيادة إنتاج القذائف والدبابات لا تعني أن الاقتصاد يبني قدرات مستقبلية مستدامة.

لقد منح الإنفاق العسكري الاقتصاد الروسي دفعة ظاهرية في السنوات الأولى للحرب. فالمصانع العسكرية توظف عمالًا، والدولة تشتري الذخائر، والرواتب العسكرية والحوافز المالية تضخ أموالًا في مناطق واسعة. غير أن هذه الصورة تخفي حقيقة أن اقتصاد الحرب يستهلك الموارد بطريقة لا تنتج أصولًا مدنية منتجة. فالقذيفة التي تطلق في يوم واحد لا تبني مدرسة ولا مصنعًا مدنيًا ولا شبكة نقل ولا قدرة تصديرية جديدة.

والاقتصاد الروسي بدأ يُظهر علامات واضحة على الرهق: نمو أبطأ، وتضخم وضغوط نقدية، وفوائد مرتفعة، ونقص في العمالة، وتراجع في الاستثمار، واعتماد أكبر على الضرائب والاقتراض المحلي والإنفاق الحكومي. وقد تباطأ النمو الروسي بشدة بعد نمو مرتفع نسبيًا في عام ٢٠٢٤، بينما دخل الاقتصاد في انكماش فصلي مطلع ٢٠٢٦ بحسب تقديرات منشورة، وتفاوتت التقديرات لنمو العام كله بين مستويات متواضعة جدًا.

ولا يعود ذلك إلى العقوبات وحدها. فالحرب نفسها تسحب العمالة من القطاعات المدنية إلى الجيش والمصانع العسكرية. ويؤدي ارتفاع الأجور في الصناعات الدفاعية إلى ضغط على بقية القطاعات. كما أن خروج عشرات الآلاف من أصحاب الكفايات، والقيود على التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي، وارتفاع كلفة الاقتراض، كلها عوامل تضعف القدرة على تطوير اقتصاد متقدم ومتوازن.

ثم إن اعتماد روسيا على صادرات الطاقة يمنحها مصدر قوة، لكنه يمنح خصومها أيضًا نقطة ضغط. فاستهداف المصافي والموانئ ومنشآت النفط لا يؤدي فورًا إلى انهيار الدولة، لكنه يزيد حساسية الاقتصاد الروسي لتقلبات الأسعار، ويجبره على إعادة ترتيب الأولويات بين التصدير

والاستهلاك الداخلي، ويخلق خطر نقص الوقود أو ارتفاع كلفته في مناطق معينة.

والبعد الأعمق هو أن الحرب تدفع روسيا إلى تحويل جزء متزايد من الدولة إلى اقتصاد تعبئة. وكلما طال هذا المسار، أصبح الخروج منه أصعب. فالمصانع العسكرية تحتاج إلى عقود واستثمارات، والجيش يحتاج إلى حوافز مالية كبيرة للتجنيد، والقطاع المصرفي يحتاج إلى تمويل العجز، والدولة تحتاج إلى حماية الداخل من آثار التضخم والاستياء المجتمعي.

هنا لا ينبغي القول إن روسيا وصلت إلى حافة الانهيار، هذا تبسيط مخل. لكنها أصبحت أمام معادلة صعبة: استمرار الحرب ممكن، لكن كلفته الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية تتزايد، ويصبح استرداد التوازن بعد الحرب أكثر صعوبة.

الصين وكوريا الشمالية: قوة إسناد لا تحالف إنقاذ مطلق

لم تخض روسيا حربها وحدها. فاستمرار قدرتها على إنتاج الذخائر والمسيّرات والمركبات وإصلاح العتاد يرتبط بدرجات مختلفة بشبكة من الشركاء الخارجيين.

تُعد الصين الشريك الاقتصادي والتقني الأهم. فمن خلالها تصل إلى روسيا مكونات إلكترونية، وآلات صناعية، وأدوات تحكم رقمية، وقطع غيار، ومحركات، ومواد ذات استخدام مزدوج. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الصين أصبحت طرفًا مباشرًا في الحرب على النحو الذي تكون عليه الدولة المتحاربة، لكن الدعم التجاري والتقني والصناعي أتاح لروسيا تقليل أثر بعض العقوبات والقيود الغربية

أما كوريا الشمالية فقد برزت بوصفها موردًا مهمًا للذخيرة وبعض الصواريخ، وهو ما منح روسيا منفذًا لتخفيف الضغط عن مصانعها وإدامة معدلات إطلاق النار. كما أن التعاون العسكري مع كوريا الشمالية لم يعد ذا طابع رمزي؛ بل أصبح جزءًا من شبكة إمداد فعلية ترتبط بحرب الاستنزاف.

لكن هذا الإسناد له وجه آخر. فهو يكشف أن روسيا، رغم كونها دولة كبرى ذات قاعدة صناعية عسكرية عريقة، تحتاج إلى الخارج في مراحل حاسمة من الحرب: تحتاج إلى الذخيرة، وإلى المكونات، وإلى الآلات، وإلى الأسواق، وإلى قنوات الالتفاف على العقوبات. وهذه ليست علامة انهيار، لكنها علامة على أن الاستقلال الإستراتيجي الروسي أضيق مما كانت الصورة الرسمية توحي به. فالدولة التي تخوض حربًا كبرى تحتاج إلى شراكات، لكن الفرق كبير بين الشراكة التي تزيد القوة، والشراكة التي تصبح شرطًا لاستمرار الإنتاج.

الغرب أيضًا مستنزف: لكن نوع الاستنزاف مختلف

لا يجوز في المقابل تصوير الغرب ككتلة تمتلك مخزونات لا تنفد. فالحرب الأوكرانية كشفت عيوبًا كبيرة في الصناعات الدفاعية الغربية، خصوصًا بعد عقود من افتراض أن الحروب الكبرى بين

الدول باتت غير مرجحة في أوروبا.

لقد تبين أن كثيرًا من الجيوش الغربية بنيت على مبدأ الجودة العالية والمخزونات المحدودة، لا على مبدأ الاستهلاك الهائل لآلاف القذائف والصواريخ والاعتراضات الجوية يوميًا. ولذلك أصبحت الذخائر المدفعية، وصواريخ الدفاع الجوي، وصواريخ باتريوت، وذخائر الراجمات، وبعض الصواريخ المضادة للدروع، موضع ضغط حقيقي.

وتزداد المشكلة تعقيدًا لأن الحرب في أوكرانيا ليست وحدها اليوم الساحة التي تستهلك منظومات الدفاع الجوي والصواريخ الاعتراضية. فالاضطرابات والتصعيد في مناطق أخر من العالم تزيد الطلب على الذخائر التي كانت أصلاً محدودة الإنتاج. ولهذا فإن السؤال في العواصم الغربية اليوم ليس فقط: كم سلاحًا نرسل إلى أوكرانيا؟ بل أصبح: كم نحتفظ به لأنفسنا؟ وكم سنة نحتاج لإعادة بناء المخزون؟ وأي الصناعات يجب توسيعها أولًا؟

لكن استنزاف الغرب يختلف عن استنزاف روسيا في نقطة مركزية: الغرب يملك قاعدة اقتصادية وتقنية ومالية أكبر بكثير، إذا توفرت الإرادة السياسية لتحويل جزء من هذه القدرة إلى إنتاج عسكري طويل الأجل. المشكلة الغربية ليست شح المال أو غياب التكنولوجيا، بل بطء القرار، وطول دورة التعاقد والإنتاج، وتعدد الأنظمة الوطنية، وغياب اقتصاد التعبئة.

وقد بدأت أوروبا تتحرك، خصوصًا في إنتاج الذخائر والطائرات المسيّرة والدفاع الجوي. كما أخذ الدعم العسكري الأوروبي لأوكرانيا يتحول من مجرد سحب من المخزونات إلى تمويل الإنتاج المشترك واشتراء المعدات مباشرة من المصانع الأوكرانية والأوروبية. وهذه نقطة مهمة جدًا، لأنها تعني أن أوكرانيا لا تتلقى السلاح فقط، بل تبني جزءًا من قدرتها الصناعية داخل الحرب نفسها.

وفي الأشهر الأولى من ٢٠٢٦، زاد التمويل الأوروبي المخصص للمسيّرات بدرجة كبيرة، وتضمنت بعض الحزم أعدادًا ضخمة من المسيّرات وتمويلًا مباشرًا للإنتاج والتطوير. وهذا يفسر جانبًا من القدرة الأوكرانية الجديدة على تنفيذ هجمات متكررة بعيدة المدى.

إذن، الغرب يعاني من استنزاف في المخزون الجاهز، خصوصًا الذخائر الدقيقة والدفاع الجوي. لكن روسيا تعاني من استنزاف أوسع: في البشر، والعتاد، والاقتصاد المدني، والاستثمار، والتكنولوجيا، والقدرة على حماية العمق. والنتيجة النهائية تتوقف على أي الطرفين يستطيع تحويل قدرته الإنتاجية إلى تفوق مستدام قبل أن يصبح الاستنزاف عبئًا سياسيًا واقتصاديًا لا يحتمل.

من الذي يمنح أوكرانيا هذه القوة؟ ولماذا الآن؟

من غير الدقيق وصف أوكرانيا بأنها مجرد أداة تنفذ إرادة الخارج، كما أنه من غير الدقيق تصورها دولة تعمل وحدها في مواجهة روسيا. الحقيقة أن القدرة الأوكرانية الحالية نتاج تفاعل

بين ثلاثة عناصر.

العنصر الأول هو الخبرة الأوكرانية المتراكمة. فبعد سنوات من الحرب، طورت أوكرانيا صناعة مسيّرات واسعة، وبيئة ابتكار عسكري مرنة، وقدرة على تعديل المنصات بسرعة، وربط الاستطلاع بالضربات، والاستفادة من المعلومات الميدانية في تطوير نسخ جديدة من السلاح.

العنصر الثاني هو الدعم الغربي. ويشمل التمويل، والتدريب، والدفاع الجوي، والذخائر، والصيانة، وبعض أشكال تبادل المعلومات والاستخبارات، ودعم الصناعة. هذا الدعم لم يكن ثابتًا ولا خاليًا من القيود، لكنه كان حاسمًا في منع انهيار أوكرانيا وفي تمكينها من التحول من الدفاع المحض إلى القدرة على الضرب في العمق.

أما العنصر الثالث فهو تحول طبيعة الحرب نفسها. فالمسيّرات بعيدة المدى أقل كلفة من الصواريخ الإستراتيجية، ويمكن تصنيعها بأعداد أكبر، ولا تتطلب في كل مرة موافقة سياسية خارجية كالتي ارتبطت ببعض الصواريخ الغربية بعيدة المدى. وهذا أعطى أوكرانيا هامشًا أكبر للمبادرة.

ولماذا الآن؟ لأن القدرة لا تظهر فجأة. أوكرانيا احتاجت إلى وقت لبناء الصناعة، وتدريب المشغلين، وتجميع الاستخبارات، واختبار النماذج، واكتشاف الثغرات الروسية، وفهم أثر الضربات على الاقتصاد. كما أن أوروبا اتجهت خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ إلى تمويل أكبر للمسيّرات والإنتاج المشترك، بعدما أدركت أن الحرب باتت لا تعتمد على السلاح الغربي التقليدي وحده.

والضربات تتصاعد أيضًا لأن كييف تريد أن تثبت لموسكو أن الحرب الطويلة لن تكون أحادية الاتجاه. فإذا كانت روسيا تراهن على أن قدرتها السكانية والصناعية أكبر من قدرة أوكرانيا على الاحتمال، فإن أوكرانيا تراهن على أن الضغط على العمق الاقتصادي واللوجستي الروسي سيجعل الحرب مكلفة بما يكفي لتغيير الحسابات السياسية.

روسيا بين القدرة على الإيذاء والعجز عن الحسم

يمكن تلخيص وضع روسيا العسكري اليوم في معادلة واضحة: روسيا لا تزال قوة خطيرة، لكنها باتت لا تمتلك حرية القوة التي كانت تُنسب إليها قبل الحرب.

هي قادرة على شن هجمات صاروخية ومسيّرة واسعة، قادرة على إيقاع أضرار جسيمة بالبنية التحتية الأوكرانية، وقادرة على تجنيد آلاف الأفراد، وقادرة على التقدم في بعض المحاور، وقادرة على الاستفادة من مخزونها الصناعي والتاريخي، وقادرة على التلويح بقوتها النووية لإبعاد خطر التدخل العسكري الغربي المباشر.

لكنها لم تستطع، بعد أكثر من أربع سنوات، أن تحقق الأهداف التي بدأت الحرب من أجلها: لم تسقط كييف، ولم تفرض حكومة موالية لها، ولم تقض على الدولة الأوكرانية، ولم تمنع استمرار

الدعم الغربي، ولم تحافظ على عمقها الاقتصادي والعسكري خارج نطاق الضربات.

وهذا هو التحول الحقيقي. ليست المسألة أن روسيا فقدت كل عناصر القوة؛ بل إن أدوات القوة التي كانت تبدو كافية قبل الحرب، ثبت أنها غير كافية لتحقيق حسم سريع في مواجهة دولة مصممة على المقاومة ومدعومة من قاعدة صناعية واقتصادية غربية كبيرة.

لقد تحولت روسيا من دولة تتوقع حربًا خاطفة إلى دولة تخوض حربًا طويلة. والتحول من الحرب الخاطفة إلى حرب الاستنزاف ليس تغييرًا تكتيكيًا فقط؛ بل هو اختبار شامل للدولة: للجيش، والاقتصاد، والمجتمع، والصناعة، والقدرة السياسية على إدارة الخسائر.

خاتمة: الحرب التي تعيد تعريف القوة

تدل الضربات الأوكرانية في العمق الروسي على أن الحرب دخلت طورًا جديدًا. لم يبق السؤال فقط: من يسيطر على قرية أو بلدة في دونباس، بل من يملك القدرة على جعل الحرب مكلفة للطرف الآخر في الداخل.

روسيا ما زالت تمتلك قوة نووية هائلة، وجيشًا كبيرًا، وقدرة على إدامة القتال. لكن الردع النووي لا يحل محل القوة التقليدية، ولا يعوض من الخسائر البشرية، ولا يضمن الحسم السياسي، ولا يمنع المسيّرات من الوصول إلى المصافي والقواعد والمطارات.

والبجعة البيضاء، بكل رمزيتها وقدرتها، تمثل هذه المفارقة بوضوح: قاذفة إستراتيجية هائلة تحمل جزءًا من قوة روسيا النووية، لكنها تحتاج إلى قاعدة آمنة، وصيانة، وحماية، وتشتيت، وتدابير دفاعية مكلفة. فالقوة في العصر الجديد لا تقاس فقط بما تملكه الدولة من منصات ضخمة، بل بما تستطيع حمايته، وإنتاجه، وإصلاحه، وتعويضه، وتشغيله تحت الضغط.

أما الغرب، فقد اكتشف أن اقتصاد السلام لا يكفي لخوض حرب استنزاف. لكنه يملك من الثروة والتكنولوجيا والقاعدة الصناعية ما يمكّنه من إعادة بناء قدراته إذا اتخذ قرارًا سياسيًا طويل النفس. وأوكرانيا، التي بدأت الحرب في موقف دفاعي شديد الصعوبة، تمكنت عبر الخبرة المحلية والدعم الخارجي والابتكار في المسيّرات من تحويل جزء من الحرب إلى داخل روسيا نفسها.

ولهذا فإن المعركة الحقيقية ليست بين طائرة مسيرة ومصفاة، ولا بين قاذفة وقاعدة، ولا بين قذيفة ودبابة. إنها معركة بين نموذجين من القوة: قوة تقوم على الترسانة والكتلة والردع، وقوة تقوم على القدرة المستمرة على الإنتاج والتكيف والابتكار وتحمّل الاستنزاف.

وفي هذه المعركة، لا تبدو روسيا منهارة، لكنها تبدو أقل حصانة، وأكثر اعتمادًا على التعبئة والإنفاق العسكري والشركاء الخارجيين، وأبعد من الصورة التي أرادت أن ترسمها لدولة تستطيع أن تشن حربًا كبرى ثم تبقي مجتمعها واقتصادها وعمقها الإستراتيجي خارج ثمن تلك الحرب.■

إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟

(١)

عصام الشيخ غانم

لا يمكن فهم المسار الذي ينتهجه الرئيس الحالي دونالد ترامب وتحديد اتجاهه قبل فهم واقع أمريكا اليوم الذي تنطلق منه هذه الإدارة لتثبيت مكانة أمريكا الدولية أو تعظيمها أو وقف انحدارها، وبدون ذلك يصبح الحديث عن توجه الإدارة ضرباً من الفرضيات التي تختلط فيها الحقيقة بالخيال أو الأمنيات، بمعنى الانحراف عن فهم الواقع والسقوط في أخطاء التقدير.

فأمريكا هي أمبراطورية العصر بلا منازع وتمتلك طاقات كبيرة لدرجة أن البعض يظنها غير محدودة، ويكفي للإشارة لذلك أن أحد أكبر أغنيائها، هو إيلون ماسك، يمتلك من الثروة وحده ما يزيد عن الإنتاج المحلي الإجمالي لعشرات من دول العالم، وأن إدارة ترامب قامت بعملية عسكرية لساعات قليلة في فنزويلا اعتقلت فيها رئيس البلاد، مادورو، وأرعبت من بعده حتى خضعوا لها فوراً، فأعلن ترامب سيطرته على بلد يمتلك أكبر مخزون من النفط الخام في العالم، وأخذ يعلن تباعاً أخبار شحنات نفط فنزويلا التي ترفد الخزينة الأمريكية، وعليه فإن الاستهانة وسوء التقدير لأركان القوة في الولايات المتحدة يعد بالنسبة للسياسيين والدول طريقاً للانتحار، إلا إذا كان هؤلاء السياسيون وتلك الدول يعرفون جيداً كيفية تقدير أركان قوتهم ووضع السليم منها في مواجهة السقيم من أركان القوة الأمريكية.

كان كل رئيس يأتي لحكم أمريكا يضيف لبنةً جديدة لعظمتها، تلك العظمة التي ظلت تتعالى حتى وصلت قمتها بتفكك الاتحاد السوفييتي، ثم أخذت طريقها نحو الانحدار بعد سقوطها في مستنقع العراق، وذلك أن أمريكا الفتية بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية متباهيةً بانتصار عظيم شعاره الأول امتلاكها وحدها الأسلحة النووية التي حسمت بها جبهة اليابان، ودولارها بوصفه عملة عالمية لا أمريكية فقط، مدعوماً بثلثي ذهب العالم الذي تجمّع في خزائن أمريكا بعد الحرب، يضاف إلى كل ذلك اقتصاد متعاظم الإنتاج ولم يصله تدمير الحرب في دولة الخصوبة والثروة التي جمعت نخب أوروبا فيها، أي إنها دولة لم يكن ينقصها شيء من أركان قوة الدول الكبرى، تلك الأركان التي أخذت بالتعاظم بعد ذلك من خلال سباق التسلح الذي قادته أمريكا وضاعف قوتها أضعافاً كثيرة، واقتصاد تعتمد عليه باقي دول العالم، خاصة حلفاؤها الأوروبيون، ذلك الاعتماد الذي أخذ شكل مشروع مارشال في أوروبا، فأعيدَ بناء الاقتصاد الأوروبي بشكل لا ينفك فيه عن الاعتماد على أمريكا.

كانت العقبة الوحيدة أمام اكتمال حلقة الهيمنة الأمريكية حول العالم تتمثل في دولة الاتحاد السوفييتي، تلك العقبة التي انهارت تماماً سنة ١٩٩١، عندما قاد الزعيم السوفييتي بلاده ومعسكره شرقي أوروبا نحو انهيار حاول تنظيمه وفشل، وكانت أمريكا تعرف جيداً أن ذلك الانهيار قد حصل تحت وقع الضغط الأمريكي في برنامج ريغان لحرب النجوم، ومع تفكك أوروبا الشرقية عن موسكو أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب من هيلسنكي، عاصمة فنلندا بعد اجتماعه مع غورباتشوف ١٩٩٠ ولادة نظام دولي جديد، وقام بعد ذلك بحربه على العراق لإخراجه من الكويت، وتفكك الاتحاد السوفييتي بعد ذلك فزالت العقبة السوفييتية من أمام الهيمنة الأمريكية على العالم، وبانهياره وسقوطه من موقع الدولة الثانية، والمنافسة لأمريكا، فقد أصبحت أمريكا قائدة العالم والمهيمنة عليه بلا منازع، فصارت هي الدولة العظمى، وأما الدول الأخر التي دونها فكلها دول كبرى تفصلها مسافات كبيرة عن أركان القوة الأمريكية، سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية.

هيمنت أمريكا على العالم وتفردت بقيادته، وأخذت تبني نظاماً دولياً يعزز أركان قوتها، ومع انهيار الاشتراكية وخلو العالم من المنافس الأيديولوجي للرأسمالية التي تقودها أمريكا تحدث الفيلسوف الأمريكي فوكوياما عن نهاية التاريخ، أي تأبيد الانتصار الأمريكي، وانتهى بذلك الصراع الأيديولوجي من الساحة الدولية، وجعلت أمريكا اتفاقيات نزع السلاح النووي مع روسيا لصالحها واضمحلت القوة العسكرية الروسية التي غاصت في حروب الشيشان وغابت تماماً من الساحة الدولية لما يزيد عن عقدين، وأعلت أمريكا من شأن الاقتصاد الذي تتفوق فيه، ودشنت حقبة من اندماج شركاتها الكبرى لتصبح شركات عملاقة غير قابلة للمنافسة، وأطلقتها حول العالم تنهب منه الأموال في عصر جديد من العولمة التي أرست أمريكا أسسها، من فكرة حرية التجارة وكسر الحواجز الجمركية، وأنشأت لها توابعها الدولية، منها منظمة التجارة الدولية سنة ١٩٩٥، وكانت السياسة الأمريكية ترمي لتأبيد هيمنتها وسيطرتها على العالم وفق نظرية فوكوياما.

وخلال ما يزيد عن ثلاثة عقود سبقت إدارة ترامب فإن السياسة الأمريكية قد واجهت مشكلات دولية كبيرة، من غرقها في المستنقع العراقي والأفغاني وحربها على الإسلام الذي أسموه إرهاباً، وبروز كوريا الشمالية قوةً نوويةً جديدة، وعودة المطالبات الروسية بتعدد الأقطاب الدولية بعد تعافي روسيا نسبياً وتسلم بوتين زمام القيادة في روسيا، وتفلت بلدان أمريكا اللاتينية من النفوذ الأمريكي، واهتزاز النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية على وقع ثورات الربيع العربي، خاصة في سوريا التي استهلكت جهود إدارة أوباما الأولى وشيبت شعره، وليس آخراً الحرب الروسية في أوكرانيا سنة ٢٠٢٢، وأما في الاقتصاد فقد كان صعود

الصين ورحيل الشركات الأمريكية إليها معضلة كبرى للاقتصاد الأمريكي وفاقت في خطورتها المنافسة الاقتصادية مع أوروبا، تلك المنافسة التي صار إصدار اليورو في أوروبا شعاراً لها.

ظلت أمريكا طوال هذه العقود الثلاثة تتقلب بين التفوق والهيمنة في كل المجالات على الساحة الدولية، ولكنها صارت تتكبد خسائر هائلة كشفت حدود قدرتها بشكل خطير، وقد حققت أمريكا الكثير من الإنجازات خلال هذه العقود تمثل أكبرها في ضرب استقلال الدول الأوروبية وإخراجها من طريق المنافسة الدولية الفعالة، حتى انكشفت دول أوروبا أمام الغزو الروسي لأوكرانيا بواقع جديد، وهو خوار عسكري عميق يهدد وجودها إن رفعت عنها المظلة الأمريكية، الأمر الذي اضطرها خلال حقبة الرئيس بايدن إلى إنهاء سياساتها المستقلة تجاه الصين وعودتها للانتظام في المقطورة الأمريكية لقاء دفاع أمريكا عنها في مواجهة روسيا التي أخذت تقضم من طرفها الشرقي، وكذلك أخرجت أمريكا اليورو من منافسة الدولار والذي أضحى منافساً صغيراً، وربطت دول أوروبا بموارد الطاقة الأمريكية، خاصة الغاز بعد قطع شرايين الطاقة الروسية عن أوروبا. ورغم كل ذلك فإن أمريكا التي بلغت مديونيتها سنة ١٩٩٠ ثلاثة ترليونات دولار قد تعاظمت مديونيتها اليوم بشكل خطير وقاربت ال ٤٠ ترليون دولار اليوم، وتواجه أمريكا اليوم الاقتصاد الصيني بصفته أكبر تهديد لعظمتها الاقتصادية، وتسعى بكل طاقاتها لإبعاده عن المنافسة، ولكن هذا الاقتصاد الصيني ظل ينمو بشكل كبير وخرجت الصين للعالم باستثماراتها الكبيرة مهددةً الهيمنة الأمريكية.

حملت المعضلة الصينية أمريكا إلى تصفية حربها على الإسلام، وأخذت تنسحب من العراق وأفغانستان وأخيراً سوريا، دون أن تكون قد حققت نتائج معتبرة، فقد غزت أفغانستان لحرب تنظيم القاعدة واحتلتها، وغزت العراق سنة ٢٠٠٣ ليسهم نفط العراق في إنعاش الاقتصاد الأمريكي، ففوجئت بعشرات التنظيمات الإسلامية تحاربها في العراق، ولولا مساعدة إيران لها ضد الثورة العراقية لتكسرت أجنحة أمريكا في العراق، ومضت سنوات أنفقت فيها أمريكا ترليونات من دولاراتها قبل أن تستطيع استغلال نفط العراق، وفي أفغانستان انسحبت سنة ٢٠٢١ انسحاباً مذلاً أعاد حركة طالبان التي حاربتها للسلطة، وفي سوريا التي برزت فيها مئات التنظيمات الإسلامية التي رفعت شعار الخلافة لم تجد لها أمريكا حلاً إلا الانسحاب وتنصيب أحمد الشرع رئيساً بعد الاتفاق معه.

ربما كانت الحرب الأمريكية على الإسلام بذريعة «الإرهاب» التي دشنتها سنة ٢٠٠١ من باب بحث أمريكا عن مبرر دولي لسياساتها الدولية بعد سقوط الاشتراكية، ولكنها على أي حال وجدت الإسلام خطراً أيديولوجياً شديداً يهدد في أي لحظة بتحوله لخطر سياسي دولي، لا سيما بعد أحداث «الربيع العربي»، ولذلك أخذت أمريكا تعاني من معضلتين لا يقل خطر

أحدهما عن الآخر في سياستها الدولية؛ الصين والإسلام. وإذا كان الخطر الصيني يتمثل في الاقتصاد بالدرجة الأساسية فإن خطر الإسلام يمثل خطراً شاملاً وجباراً، ولذلك لم تتمكن أمريكا من التفرغ للصين وترك خطر الإسلام، وأصبحت توزع قواها بين مكافحة الصعود الصيني ومنع الإسلام من الحكم، ومن ذلك دعم كيان يهود بشكل أكثر عمقاً وتنفيذ سياسة «الكلب المسعور»، ذلك الكلب الذي أخذ يتحرك مسعوراً في حرب إفناء غزة وتدمير سلاح سوريا وتدمير لبنان وبرنامج إيران النووي في محاولة أمريكية للجم المنطقة الإسلامية وإزالة مخاطرها.

وإذا كان صعود الصين ومخاطر صعود الإسلام هما القضيتين العظميين اللتين تواجهان أمريكا دولياً فإن هناك قضايا دولية أقل درجةً ترهق أمريكا أيضاً، مثل نووي كوريا الشمالية، ومطالبات روسيا بتعدد الأقطاب التي نتجت منها الحرب الأوكرانية، وتفلت نفوذ أمريكا في نصفها الغربي. وبالمجمل وجدت أمريكا أن قبضتها على العالم ترتخي، وأن هيمنتها الدولية قد فقدت ولم تعد موجودة، بل إن تفوقها قد أصبح محل خطر، خاصةً أن اقتصاد الصين يقترب منها، وشركات الصين الكبرى تنافس شركات أمريكا العملاقة، بل إن شركات الصين أخذت تنتزع التفوق في بعض القطاعات مثل صناعة الطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية والمعادن النادرة.

ومن مظاهر فقدان الهيمنة الأمريكية أن الصناعة في معظمها قد غادرت أمريكا وانتقلت إلى الصين، ولما أراد الرئيس ترامب في ولايته الأولى الضغط على الصين من طريق الرسوم الجمركية وجاءت جائحة كورونا تبين له أن أمريكا قد غدت تعتمد على السلع الصينية اعتماداً يجعل سوقها تابعة للتصنيع الصيني، ولا يمكن لأمريكا أن تسد حاجات سوقها في المدى القريب. ولما أفرغت حرب أوكرانيا مخازن أمريكا من بعض أنواع السلاح، من مثل صواريخ جافلين التي أوقفت أمريكا تصنيعها منذ مدة معتمدةً على مخازنها صارت تبحث عن قدامى الخبراء المتقاعدين في هذا الجانب لمحاولة إعادة تصنيع هذا الصنف من السلاح.

وفي وقت كانت فيه أمريكا تضبط إيقاع القروض في العالم عبر صندوق النقد والبنك الدوليين فتتحكم باقتصادات الدول الضعيفة أخذت الصين تنافسها بنجاح في القروض، فقد أسست البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأطلقت مشروعها الشهير «طريق الحرير» باستثمارات هائلة تغرق بها الدول، ما يهدد بجرها للتبعية للاقتصاد الصيني، فيما لا تملك أمريكا فائضاً من الأموال لمشروع مماثل، ووصلت الاستثمارات الصينية الكبرى قناة بنما وأوروبا، بل وأمريكا فضلاً عن إغراقها إفريقية وآسيا بالاستثمارات من الوزن الثقيل، منها بناء الموانئ وسكك الحديد والمصانع وخطوط أنابيب الطاقة.

وعسكرياً تحدت روسيا الغرب في حربها على أوكرانيا، الأمر الذي أرهق مالية أمريكا

ومخازن سلاحها، وفرضت أمريكا عقوبات قاسية شاملة على روسيا، ومن ضمنها حرمانها من تصدير النفط، فاعتمدت روسيا على ما أطلق عليه «أسطول الظل» ليستمر تدفق المال للخزانة الروسية فتستمر به في تغذية حربها على أوكرانيا. وإذا كانت أمريكا تشعر بقدرتها على ضبط الأسلحة النووية وانتشارها في العالم فإن كوريا الشمالية قد استغلت غرق أمريكا في مستنقعي العراق وأفغانستان وسجلت نفسها عضواً جديداً في النادي النووي، واضطرت أمريكا لوقف اتفاقياتها مع روسيا للحد من الأسلحة النووية لأنها باتت غير مجدية أمام اندفاع الصين لتطوير شامل لقوتها النووية، أي إن أمريكا وجدت أنه لا جدوى من ضبط روسيا في وقت تنفلت فيه الصين في تصنيع المزيد من الأسلحة النووية. وإذا كان تملص روسيا من العقوبات الأمريكية باستخدام «أسطول الظل» لتصدير النفط أشبه بلعبة الفأر مع القط وتملصه منه فإن إغلاق إيران لمضيق هرمز في الحرب الأخيرة هو تحدٍ شديد وعلني لقدرات أمريكا العسكرية وهيمنة بحريتها على المضائق الدولية، ويقترب من لعبة القط والقط، رغم قوة القط الأمريكي. وأما الاستثمارات الصينية حول العالم فإنها لعبة القط الصيني السمين مع القط الأمريكي. وبالمجمل فإن أمريكا فقدت هيمنتها على العالم بوجود الكثير من الدول التي انتقلت إليها القوة جزئياً أو كلياً أو بالميراث فصارت تقف على قدميها وتعارض أمريكا وتتحداها، منها إيران وكوريا الشمالية والصين وروسيا. وإذا كانت الهيمنة أعلى بكثير من التفوق للمسافة الكبيرة التي تفصل المهيمن عن خصومه فإن أمريكا تكافح اليوم للحفاظ على تفوقها، وليست بقادرة على ذلك دائماً في جميع الأحوال.

وقفت أمريكا تفكر في الطريقة التي يمكنها بها الحفاظ على مكانتها الدولية قبل أن تدفعها الأحداث والحروب القائمة وقتها وما يرافق ذلك من النفقات الهائلة التي تتكبدها والديون الفلكية التي تثقل كاهلها وفراغ مخزونها من الذخيرة العسكرية. وهنا وعلى مدار أكثر من عقد اختلفت أمريكا حول مسارها وانقسمت حول أولويات سياستها، فالرئيس ترامب جاء في ولايته الأولى وانسحب من اتفاقية المناخ، ثم جاء بايدن رئيساً ديمقراطياً وأعاد أمريكا للاتفاقية، ثم عاد ترامب رئيساً من جديد وسحب أمريكا من الاتفاقية، وهكذا بخصوص سياسة أمريكا مع حلفائها الأوروبيين داخل الناتو وفي المنطقة الإسلامية، وصدق فيهم قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾. وأخذ هذا الانقسام يلف الحياة السياسية في أمريكا، أبرزها سياسات الهجرة والعنصرية ضد السود وظهور جماعات العرق الأبيض بشكل متطرف واقتحام الكونغرس، وعدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات الرئاسية، وهكذا أضيف الانقسام الأمريكي معضلة جديدة في المعضلات الكبرى التي تواجه أمريكا، ورغم كونها معضلة داخلية فإن أثرها شديد في مستقبل الدولة الأمريكية وصورتها الدولية وسياستها الخارجية.

عاد الرئيس الأمريكي ترامب للحكم أوائل ٢٠٢٥ وأمامه ما لا يعد ولا يحصى من المشكلات الكبرى التي يجب الإسراع في حلها، ويمكن وصف تلك المشكلات وتصوره للحلول على النحو التالي:

أولاً: وجد ترامب أن الحرب الأوكرانية قد نقلت الاهتمام الأمريكي من الصين إلى روسيا، وأن الانخراط الأمريكي في مستلزمات الحرب يعمل على إفراغ مخازن أمريكا من السلاح وخزائنها من المال، ويهدد باحتمال انخراطها المباشر في حرب روسيا، ويبعدها عن مسار مكافحة الصعود الصيني، ولكنه وجد فيها فرصة لفصل روسيا عن الصين وإرهاق أوروبا مالياً.

ثانياً: وجد ترامب كذلك أن حرب كيان يهود في غزة تعاظم من المخاطر الإسلامية في المنطقة، ولكنه مضطر لاستمرار الانخراط في إكمالها وإتمامها بما يشمل ساحات لبنان وسوريا والعراق وإيران على أمل أن تنجح سياسة «الكلب المسعور» التي يود ترك المنطقة فيها فريسةً سهلة لكيان يهود.

ثالثاً: استمرار صعود الصين، فأخذ يهاجم الصين وباقي دول العالم بسياساته الحمائية ويفرض رسوماً جمركية يمنةً ويسرةً ويعلن نواياه بإعادة عجلة الصناعة لأمريكا.

رابعاً: مهاجمة الديمقراطيين واليسار الأمريكي وإطلاق سياسات قاسية ضد المهاجرين، وتأسيس «هيئة الكفاءة الحكومية» لتنظيف أجهزة الدولة من الديمقراطيين والمناهضين لسياساته، وكذلك تنظيف البنتاغون والجيش من الجنرالات المعارضين لسياساته.

هذه هي المشاكل الكبرى التي تعاني منها أمريكا وتجهد نفسها لحلها. وبالتدقيق نجد أن المعضلة الأمريكية أعمق بكثير من هذه المشكلات، فلو كانت الدولة والأمة في أمريكا بصحة جيدة لتوفرت لها فرص جيدة لحل هذه المشكلات الدولية والحفاظ على مكانتها حول العالم، ولكن الدولة في أمريكا ومعها الأمة سقيمان، ولا يملكان من الصحة ما يؤهلهما لتوفير موارد القوة حتى تنطلق الدولة لتزيل عن مكانتها تلك الكوابيس الدولية.

فإذا كان الاقتصاد السوفييتي قد فشل في توفير الموارد للوقوف أمام سباق التسلح - وآخره برنامج أمريكا «حرب النجوم» فرأت روسيا طريقها للنجاة بإصلاحات غورباتشوف، تلك الطريق التي ظلت تجرها نحو القاع- فإن أمريكا اليوم تقف أمام معضلة قريبة من تلك السوفييتية.

دفعت الدولة في أمريكا من إيراداتها الحكومية البالغة ٥ ترليون دولار سنة ٢٠٢٥ ما يزيد عن ترليون دولار خدمةً لديونها (الربا) التي زادت على ٣٨ ترليون دولار، ودفعت ١,٦ ترليون دولار للمتقاعدين ضمن برامج الضمان الاجتماعي، ودفعت قرابة ٢ ترليون دولار لبرامج التأمينات الصحية، ودفعت قرابة ترليون دولار نفقاتٍ دفاعية «ميزانية البنتاغون»، وقامت بتغطية باقي مصروفات الحكومة، فوجدت نفسها تستدين من جديد ١,٨ ترليون دولار،

وهذا كله عام ٢٠٢٥. ومع زيادة الدين سنوياً تزداد فوائده الربوية، وهذه الحال أسماها جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق، بالخطر الشديد على الأمن القومي.

وحتى تتدارك أمريكا نفسها فإنه لا بد لها من زيادة مواردها، وهذا ممكن من طريق زيادة الضرائب، لكن اقتصادات الدول حساسة للغاية من حيث زيادة الضرائب، بحيث إذا زادت أمريكا الضرائب على شركاتها هربت تلك الشركات إلى الخارج، نحو الصين مثلاً، ولأن أمريكا دولة رأسمالية فإن السياسيين فيها يعملون لخدمة رأسماليها، وهؤلاء الرأسماليون يريدون تخفيف الضرائب، ولهم في أمريكا لوبيات متعددة للتأثير على صناع القرار من رئيس الكونغرس وأعضائه، ولهم نفوذ على الحكومة، من ذلك تعيين الرئيس ترامب أكبر رأسماليي أمريكا إيلون ماسك ومالك شركة «تسلا» للسيارات الكهربائية وشركة سبيس إكس للصواريخ والمركبات الفضائية ومالك أقمار صناعية لتشغيل شبكة ستار لينك للأنترنت على رأس هيئة الكفاءة الحكومية، ومن ضمن إنجازاته في هذا المنصب إبعاد مديرين كبار في البنتاغون من وظائفهم وتعيين تابعين له، لتسهيل عقوده الكبيرة بالمليارات مع البنتاغون. وبعد مرور عام على هذا التعيين طالب إيلون ماسك بمضاعفة ثمن خدمات شبكة ستار لينك التي تمد الجيش الأمريكي المحارب مع إيران بالمعلومات، وكانت هذه المضاعفة تمثل خمسة أضعاف الثمن المتفق عليه قبل الحرب. واليوم طرح إيلون ماسك شركة سبيس إكس للاكتتاب لجني ثمانين مليار دولار دفعة واحدة، ناهيك عن مطالبه بتخفيف ضرائب السيارات الكهربائية من طريق إنهاء برامج حكومية لدعم شركات منافسة، منها شركة فورد لتصنيع السيارات. وفي النتيجة تتحدث وسائل الإعلام اليوم عن الإعلان عن إيلون ماسك كأول تريليونير في الدنيا، أي بملكية ألف مليار دولار.

وهذه القصة ليست إلا واحدة من قصص يومية وكثيرة ينهب بها رأسماليو أمريكا موارد الدولة، بل وتسهل لهم القوانين نهب الشعب الأمريكي. وفي المجمل فإن ضرائب الشركات الأمريكية العملاقة تقل فتضعف مع قلتها إيرادات الحكومة، ولا يمكن لأي رئيس أمريكي أن يعكس هذا الاتجاه بشكل كلي، فقد يأتي رئيس يعمل لصالح شركات معينة ويترك أُخَرَ لاعتبارات كثيرة، منها الانقسام الأمريكي، كسياسة الرئيس الديمقراطي بايدن التي خدمت شركات التكنولوجيا نصيرة الديمقراطيين، وضيقت على شركات الطاقة الموالية للجمهوريين. وهذا وإن زاد طينة الانقسام بلةً في أمريكا فإن انقلاب المعادلة من دولة تخدم الشركات إلى شركات تخدم الدولة تعدّ من مستحيلات النظام السياسي الأمريكي، نظراً للنفوذ الواسع للرأسماليين في أمريكا واعتماد السياسيين وأحزابهم على تمويل هذه الشركات للانتخابات وللنجاح. وبالمجمل فإن الإيرادات الضريبية من الشركات الكبرى في أمريكا تقل، فبعد أن كانت تشكل سنة ٢٠١٥ ١١٪ من مجموع الإيرادات

وصلت إلى ٦٪ سنة ٢٠٢٠، وإذا كانت هذه النسبة قد زادت بقدر ما بعد سنة ٢٠٢٠ فإن هذا لم يكن ناتجاً من زيادة معدلات الضريبة للشركات، وإنما بسبب التضخم الهائل لرساميل شركات التكنولوجيا، أي الزيادة في تمكينها من نهب الشعب الأمريكي ونهب العالم. فمثلاً إيلون ماسك المذكور آنفاً قد تعاظمت ثروته من ١٣ مليار دولار سنة ٢٠١٥ إلى ١٧٠ مليار دولار سنة ٢٠٢٠ إلى قبل أسابيع حيث قدرت ب ٨٠٠ مليار دولار، قبل أن تصبح بعدها بأيام ترليون دولار، وقد جمع معظمها من عقود حكومية (ضرائب الأمريكيين) وأرباح هائلة من شركاته داخل أمريكا وحول العالم ومن ارتفاع أسهم تلك الشركات.

ومن الأمثلة الأخرى على سيطرة الشركات على الدولة أن شركات السلاح فضلاً عن عقود السلاح الذي تورده لوزارة الحرب الأمريكية «البنتاغون» فإنها تدفع بالدولة نحو إشعال الحروب حول العالم، حتى تزداد الحاجة لسلاحها فتتعاظم أرباحها، ومن الأمور المهمة التي يجب ملاحظتها في نهب شركات السلاح للدولة أن السلاح الذي تبيعه هذه الشركات هو دائماً من النوع باهظ الثمن، حتى قيل إنه يطلق أحيانا صاروخ اعتراضي بقيمة مليون دولار لإسقاط صاروخ بدائي بقيمة ألف دولار. وإجمالاً فإن ثمن المعدات العسكرية التي يستخدمها الجيش الأمريكي وأجور خدمات الصيانة التي تقدمها الشركات للطائرات والدبابات وغيرها من الأسلحة تفوق مثيلاتها حول العالم بأضعاف، وليس الأمر بالضرورة لأنها متفوقة على غيرها كما يروج الأمريكيون لذلك، بل لأن شركات السلاح تعمل باستمرار وبطرق ملتوية على مضاعفة أرباحها في عقودها مع البنتاغون، ولها في البنتاغون رجال في مناصب حساسة يدفعون الدولة باستمرار باتجاه القبول بهذه الأثمان العالية للصناعة الحربية. فمثلاً أبلت الطائرات الصينية التي استخدمها الجيش الباكستاني بلاءً حسناً ضد الطائرات الهندية سنة ٢٠٢٥، وثمنها أقل كثيرا من نظيراتها الأمريكية، وكل الدعاية التي تروجها أمريكا عن جودة سلاحها وفعاليته لا تتناسب مع الثمن المرتفع للغاية لهذه الأسلحة، فالسلاح الروسي الرخيص يقابل بجدارة سلاح أوكرانيا الأمريكي باهظ الثمن، وهكذا باقي الشركات الكبرى الأمريكية التي تعتمد على العقود الحكومية، ومنها شركات الدواء الكبرى كالأخوين «كوخ» التي تنتعش وتتعاظم أرباحها من البرامج الحكومية كالتأمين الصحي.

وهناك وجوه أخرى لمعضلة النظام الرأسمالي الأمريكي، فنجاح الشركات والأرباح المتعاظمة في العقود الثلاثة الأخيرة قد تركز على قطاع التكنولوجيا، فضلاً عن أسواق الأسهم، وأشهرها وول ستريت وقطاع التجارة المالية عموماً. وهذا قد أوجد فكرة جديدة مناهضة للتصنيع تهيمن على عقول الأمريكيين، خاصةً الشباب منهم الذين لا يرغبون بالعمل في أي قطاع يتطلب عملاً شاقاً ويحلمون بالثراء السريع. فأرباح الصناعة تكون بطيئة في العادة،

وأما أرباح الأسهم فقد تنقل الشاب من الفقر إلى الثراء بسرعة، بمعنى أن الأمريكيين يعزفون عن الصناعة ويتأففون من متاعبها ويحلمون بالربح السريع، وهذه الفكرة تؤكد بأن اضمحلال أمريكا اليوم قد زرعته بذور الرخاء المفرط في المجتمع، وباتت هذه الفكرة ورفض العمل الخشن تشكل اليوم معضلةً وعائقاً أمام إعادة التصنيع لأمريكا والاستغناء عن الصين. ومن بذور الرخاء المفرط التزامات الحكومة الأمريكية بالضمان الاجتماعي والصحة تجاه مواطنيها، حتى أصبحت مع التكاليف العسكرية (موازنة البنتاغون) تستهلك ٨٠٪ من إيرادات أمريكا المالية.

ومن الوجوه الأخرى للمعضلة، التضخم الذي لا يتوقف، وهذا التضخم في أمريكا نابع من سببين:

السبب الأول: الربا، فمعظم المشاريع الاستثمارية في أمريكا تعتمد على القروض، والبنوك تمنح المال بالربا، فيكون من وظيفة المنتج الأمريكي أن ينشئ سلعة أو خدمة يرتفع سعرها سنوياً من حيث المبدأ بقدر الربا الذي يدفعه للبنك الذي أقرضه، وهذا الربا هو ما يفسر أن الدولة في أمريكا ترى مهمتها في ضبط التضخم عند ٢٪.

السبب الثاني: السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من حيث رفع سعر الفائدة (الربا) أو خفضه، وكذلك مسألة استحداث دولارات جديدة عبر أرصدة إلكترونية أو دولارات ورقية تطبعها وزارة الخزانة بعد استحداثها من الاحتياطي الفيدرالي، وكلما استحدثت دولارات جديدة أو خفضت الفائدة في الاحتياطي الفيدرالي انخفضت قيمة الدولار أمام السلع والخدمات فترتفع أسعارها. وهذا البنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي هو ليس جهة حكومية، بل هو جهة هجينة ترى البنوك الخاصة أعضاء في البنوك الفيدرالية الإقليمية التي تشكل الاحتياطي المركزي الذي تعين الحكومة مجلس المحافظين فيه، أي إن أرباحه عند الإقراض تعود إلى البنوك الخاصة التجارية ووزارة الخزانة، أي للقطاع الخاص والحكومة في آنٍ واحد.

وهذه المعضلة الأمريكية هي جوهر فساد النظام الرأسمالي، فالقطاع الخاص له شأن كبير، وإن بشكل غير مباشر، في إصدار الدولارات الجديدة من طريق البنك المركزي الفيدرالي، وهذا لا يكون فقط لصالح الدولة، بل لصالح هؤلاء الرأسماليين أيضاً الذين يعبثون بقيمة العملة وسوق السندات الحكومية وأسعار الفائدة. وفي المحصلة فإن الرأسماليين في أمريكا ينهشون الدولة بشكل قانوني، وحيث لا يتوفر له قانون يستحدثون هذا القانون من طريق لوبياتهم الضاغطة على الكونغرس، وينهشون الشعب الأمريكي عبر الربا وعبر العقود الحكومية وعبر الكثير من التسهيلات الأخرى، وكذلك ينهشون العالم بأسره، ونتيجةً لهذا النهش تتعاظم ثروات الرأسماليين، فيما الموارد المتوفرة أمام الحكومة لتوظيفها دولياً في سياسات الدولة وحروبها تقل باستمرار. [**يتبع**]

العملات الرقمية

استمرار نهب مدخرات الناس وتكريس الهيمنة الماليّة

عبد الحليم الحوراني

أولاً: السطو الصامت على المدخرات:

لقد بات لصوص هذا العصر غير محتاجين إلى أقنعة أو أسلحة للسطو على أموال الناس؛ فالنظام المالي الحديث يتكفل بالمهمة عبر آلية خفية وه [illegible] فشيئاً. فنحن نواجه معضلة حقيقية اسمها «التضخم النقدي المبرمج» وهي تحول الأرقام الضخمة التي تراها في حسابك البنكي أو مدخراتك أو دخلك إلى أرقام مجردة من قيمتها الشرائية الأصلية بمرور الوقت فقط.

فعندما يحتفظ الإنسان بمدخراته النقدية لسنوات طويلة ظناً منه أنه يؤمّن مستقبله ومستقبل عائلته، فإنه في الواقع يخوض معركة خاسرة مع الزمن الذي تتعرض فيه هذه المدخرات إلى نقصان في قوتها الشرائية المستمر والذي يعكسه التضخم المستمر لأسعار الأصول والسلع الأساسية، ليجد الناس أن طاقة عملهم التي بذلوها قد جُرِّدت من قيمتها الحقيقية.

وبالتالي إن بقاء رصيدك الرقمي ثابتاً في البنك لعدة عقود يعني اقتصادياً أنك خسرت ما يقارب ٨٥٪ من قدرتك الشرائية الحقيقية. فالمال لا يتبخر في الهواء بل يفقد قيمته عبر قنوات ملتوية، وتتحول هذه القيمة إلى جيوب جهات أُخَر مستفيدة من هذا الخلل الهيكلي.

والأخطر أن التحول الحديث نحو «العملات الرقمية للبنوك المركزية» لا يأتي لتصحيح هذا المسار الخطير، بل يمثل أداة جديدة لتسريع وتيرة هذا النهب الممنهج المستمر منذ خمسة [illegible] ع. لذلك كان لا بد من الوعي على آليات هذا النظام المالي القبيح ليكون ذلك خط الدفاع الأول للعمل على التخلص منه واستبدال نظام مالي حقيقي به يحمي أموال الناس وينميها.

ثانياً: كيف تحول النقد من قيمة ذاتية إلى وهم ورقي

لم يكن انهيار النظام المالي الحالي وليد الصدفة، بل جاء ثمرة تحولات مدروسة امتدت قرونا، جرى خلالها تفكيك الارتباط بين النقد والقيمة الحقيقية تدريجياً. فقد اعتمدت البشرية لما يقارب أربعة آلاف عام على الذهب والفضة قاعدةً أساسية للنقد. وتميزت تلك الحقبة باستقرار نقدي لافت مستدام نظراً لامتلاك هذه المعادن قيمة ذاتية مستقلة غير خاضعة للأهواء السياسية أو التلف. ثم بدأ الانحراف البنيوي في أوروبا خلال القرن السابع عشر؛ فقد اعتاد الناس تداول إيصالات ورقية من حيث هي بديل مريح عوضاً من نقل الذهب. ومع الزمن لاحظ الصيارفة أن نسبة

ضئيلة فقط من المودعين تطالب بذهبها في وقت واحد، فاستغلوا ذلك لإصدار إيصالات تفوق كثيرا حجم الذهب الفعلي في خزائنهم، وهنا بدأنا نشهد ولادة «نظام الاحتياطي الجزئي» وتوليد النقد من العدم.

مع الزمن تطور النظام وتأسست البنوك الرسمية وجرى ربط عملات العالم بالدولار الأمريكي مرجعاً أساسياً، على أن يلتزم الدولار وحده الارتباطَ بالذهب بسعر ثابت، وهو ٣٥ دولاراً للأونصة. وكان هذا بناء على اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م والتي كانت اتفاقية دولية ضخمة صاغها ممثلو ٤٤ دولة من دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. سار كل شيء بانتظام في فترة الخمسينيات، حيث كانت أمريكا تملك الذهب والعالم يثق بالدولار، حتى منتصف الستينيات حين تورطت أمريكا في حرب فيتنام ومشاريع داخلية مكلفة. وبدلاً من رفع الضرائب لتمويل العجز بدأت الولايات المتحدة تطبع الدولار بكميات هائلة تفوق كثيرا ما تملكه من ذهب. وعندها انتبهت الدول الأوربية للأمر، فطالبت أمريكا بإعطائها الذهب بدلاً من الدولارات الفائضة لديها، ما اضطَر الرئيسَ الأمريكي آنذاك نيكسون في عام (١٩٧١) إلى الخروج من المأزق بإعلان إلغاء قابليّة تحويل الدولار إلى ذهب، لينهي بهذا القرار آلاف السنين من التاريخ النقدي الذهبي الحقيقي، وتحولت نقود العالم بالكامل إلى «عملات إلزامية»، مجرد أوراق وأرقام لا يدعمها أي أصل حقيقي، وخاضعة لسياسات طباعة لا سقف لها. وعندها بدأت قيمة الدولار تهوي مقابل الذهب بشكل متسارع؛ وبحساب بسيط للقوة الشرائية الحقيقية للدولار مقوَّمةً بالذهب نجد أن الدولار قد فقد في الواقع أكثر من ٩٨٪ من قيمته الأصيلة من وقتها حتى يومنا هذا، ما يعني اقتصادياً أن أي فرد احتفظ بمدخراته النقدية طوال نصف القرن الماضي قد جُرِّد من ثروته عبر آلية صامتة ومنهجية.

ثالثاً: آليات توليد النقد اليوم والتآكل الصامت للقيمة

إن هيكلية المنظومة المالية اليوم معقدة، وتُدار بآليات تختلف تماماً عن إدراك العامة الذين يعتقدون أن البنوك مجرد خزائن آمنة لنقودهم. وهنا لا بد من بيان آلية لا يعلمها العامة؛ وهي ما يسمى الرافعة المالية(Money Multiplier). فعندما يودع العميل مبلغاً من المال في البنك فإن البنك لا يحتفظ حقيقة بالمال، بل يحجز نسبة ضئيلة جداً ١٠٪ تقريبا (حسب قانون الدولة) بصفة احتياطي جزئي، ثم يقرض الكتلة الكبرى (٩٠٪) لعميل آخر يعيد ضخها في النظام المصرفي لتبدأ الدورة من جديد، حيث يقوم المقترض بإيداع المبلغ المقترض إلى (٩٠٪) في حسابه في البنك، فيبقي البنك نسبة حجز (١٠٪) فقط ويقرض ٩٠٪ لمقترض جديد وهكذا. فهذه الحركة الارتدادية تحوّل العشرة آلاف دفترياً إلى مئة ألف على شكل قروض، ما يعني أن ٩٠٪ من الكتلة النقدية خُلقت

بالكامل من العدم عبر الائتمان والرافعة المالية

فبناء على البيانات والتقارير الدورية الصادرة من البنوك المركزية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) فإن حجم النقد الفيزيائي الملموس في العالم اليوم يبلغ حوالي ٨ تريليونات دولار فقط، في حين يتجاوز حجم «النقود الواسعة» (الودائع والحسابات الدفترية) عتبة ١٥٠ تريليون دولار. هذا الفارق الهائل يمثل سيولة وهمية لا وجود مادي لها، ولو قرر المودعون سحب أموالهم نقداً في يوم واحد، لعجز النظام عن تلبية ٩٥٪ من هذه الثروات الدفترية

فهذا التوسع النقدي اللامحدود هو الصانع المباشر للتضخم؛ فكل وحدة نقدية تدخل السوق دون إنتاج يقابلها سوف تقضم بشكل أكيد من القوة الشرائية للوحدات السابقة. وبلغة الأرقام، فإن مدخرات بقيمة ١٠٠ ألف وحدة جرى حفظها في بيئة تضخمية بمتوسط ٥٪ سنوياً، ستتآكل قيمتها الفعلية لتصل إلى حدود ٦٠ ألفاً بعد عقد واحد فقط. ورغم أن الأرقام تبقى ثابتة في الدفاتر ولكن تلاشت ٤٠٪ من قيمتها (قوتها الشرائية) لتنتقل بهدوء ودون لفت نظر الناس إلى الجهات التي تلقت السيولة المنشأة حديثاً كالحكومات والمصارف الكبرى

رابعاً: العملات الرقمية واستمرار السرقة المنهجية

في الآونة الأخيرة يجري التسويق عالمياً للعملات الرقمية بشكل متسارع، باعتبارها ثورة تكنولوجية تصحيحية، لكنها في الواقع بعد تفحص ماهيتها وآلياتها ما هي إلا طريقة جديدة تسرّع توليد النقد من العدم، وتُوسّع رقعة تآكل القدرة الشرائية للمال. ويتكون هذا الفضاء من ثلاثة أشكال من العملات الرقمية التي تتشابه كلها في غياب القيمة الذاتية:

١- العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)

وهي الامتداد الرقمي المباشر للعملات القانونية التقليدية (مثل اليوان الرقمي، والروبل الرقمي المكتمل تشريعياً عام ٢٠٢٥). والدولار الرقمي الذي كان إلى وقت قريب يسوق له ترامب؛ وهذه العملات الرقمية (للبنوك المركزية) تُخلق برمجياً بقرار سيادي وتُصمم داخل أروقة البنوك المركزية للدول، إما بنظام الحسابات المرتبطة بالهوية الشخصية أو بنظام المحافظ المرمزة.

ولتوضيح النظامين:

العملات الرقمية «المرتبطة بالهوية الشخصية»: وهذا الشكل يشبه إلى حد بعيد طريقة عمل **الحسابات البنكية التقليدية** ولكن الفارق أن حسابك يكون مباشرة لدى البنك المركزي، وتكون العملة الموجودة في الحساب مرتبطة بهوية مالك الحساب، مثل الاسم ورقم الهوية أو البصمة، ويمكن تتبع أي إجراءات تقوم على هذه المبلغ تحويلا وإنفاقا؛ فعندما تحول أموالاً لشخص آخر، يقوم النظام بالتأكد من هويتك، ثم يخصم المبلغ

من حسابك ويضيفه لحساب الشخص الآخر بعد التأكد من هويته أيضا، وتنتقل البصمة الإلكترونية لهذه النقود إلى مالك جديد ببصمته الجديدة، والأمر أشبه بكتابة «شيك بنكي»؛ لا يمكن صرفه أو التعامل به إلا إذا تطابق الاسم والهوية والتوقيع.

أما **العملات الرقمية المرمزة -Token) (Based:** فهذا الشكل يشبه **النقود الورقية الكاش** التي في جيبك، ولكن بصيغة رقمية داخل محفظة إلكترونية، والقيمة هنا مخزنة في «رمز رقمي (Token) « مشفر، يعمل من خلال شبكات بلوكتشين عامة (مثل Ethereum أو Tron أو Solana). والنظام لا يهمه «مَن أنت»، بل يهمه »**هل هذا الرمز حقيقي وصحيح أم مزيف؟**» فعندما تدفع لشخص ما، تنتقل ملكية الرمز الرقمي من محفظتك إلى محفظته فوراً، دون الحاجة للكشف عن هويتك الشخصية للنظام، تماماً مثلما تعطيه ورقة نقود من فئة ١٠ دولارات. والتحقق يكون عبر «مفاتيح تشفيرية» (عامة وخاصة) تملكها في محفظتك. والأمر أشبه بـ»بطاقات الهدايا" (Gift Cards)؛ من يملك البطاقة يمكنه الشراء بها فوراً، ولا يسأله المحل عن هويته، المهم أن البطاقة صالحة وبها رصيد.

وهذه العملات بنوعيها يكون إصدارها وتوزيعها على مرحلتين؛ أولها مرحلة الجملة للمصارف مقابل أصول كالسندات، وثانيها مرحلة التجزئة للأفراد عبر التطبيقات الإلكترونية، وهي تكون مرتبطة مباشرة بالبنك المركزي، ما يجعل الحكومة هي الضامن لقيمتها الاسمية، ولكن هذا الارتباط يمنح الدولة سلطة «برمجية النقد والتوجيه»، كوضع شروط زمنية لصرف الأموال، أو التجميد الفوري للحسابات دون مسارات قضائية، وبالتالي هذا يلغي تماماً الخصوصية المالية. فلو فرض البنك المركزي «فائدة سالبة» أو اقتطاعاً مباشراً لإجبار المجتمع على الاستهلاك فلن يجد المواطن مهربا من ذلك

ويمثل حجم هذا الشكل من الأموال نسبة بسيطة من الحجم الكلي للنقد، إذ لا يتجاوز المتداول منه عالمياً ٤ مليارات دولار، نظراً للإعراض الشعبي عن تبني هذا النوع. ولكن هذا الرقم مع الدعم الحكومي متوقع أن يصل إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار خلال ١٠ سنوات.

٢- العملات الرقمية المستقرة (Stablecoins)

وهي الوجه الآخر في مشهد النقد الرقمي. صحيح أنها عملة رقمية مثل السابقة، ولكنها لا تصدر من بنوك مركزية، بل من شركات ومؤسسات خاصة (أبرزها شركةTether المصدرة لـUSDT و Circleالمصدرة لـ USDC)، ومعظم هذه العملات تصدر حاليا على شكل نظام الـToken المرمز المذكور سابقاً

وتقوم فكرتها الأساسية على تقديم «أصول رقمية» تدعي الشركات أنها ترتبط بالدولار الأمريكي بمعدل (١:١) ومضمونة عبر الاحتفاظ باحتياطيات موازية من الدولارات الحقيقية

وسندات الخزانة لضمان قيمتها.

تبدأ القصة برغبة الزبون -وهو يكون في الغالب منصة تداول ضخمة أو مؤسسة مالية كبرى- في تحويل جزء من سيولته التقليدية إلى العالم الرقمي ليسهل عليه التداول. فيقوم هذا الزبون بتحويل مبلغه الضخم، لنقل مائة مليون دولار حقيقي، من حسابه البنكي التقليدي مباشرة إلى الحساب المصرفي الخاص بالشركة المصدرة مثل «تيدر». وبمجرد أن تستشعر أنظمة الشركة وصول الدولارات الحقيقية وصلاحيتها، تصدر أمراً برمجياً فورياً على شبكة البلوكشين يُعرف بـ»السك»، وهو عبارة عن توليد مائة مليون رمز رقمي جديد تماماً من العدم، لتقابل تلك الدولارات التي دخلت الحساب البنكي. في المرحلة التالية، تقوم الشركة بإرسال هذه الرموز البرمجية الجديدة مباشرة إلى المحفظة الإلكترونية المشفرة الخاصة بالزبون، ليتسلمها في عالم التشفير ويبدأ بضخها وتداولها أو بيعها للأفراد العاديين عبر المنصات. وهنا تكتمل عملية التسليم وينفصل الزبون بأرقامه الرقمية عن حركة المال التقليدي. أما في خلفية المشهد حيث تبدأ هندسة الاحتفاظ بالأصول وإدارتها من قبل الشركة؛ فهي لا تترك تلك الملايين الحقيقية راكدة في حسابها البنكي، بل تُبقي على جزء بسيط منها سيولةً نقدية طارئة لمواجهة أي عمليات استرداد مفاجئة، وتأخذ الكتلة الكبرى من هذه الملايين لتشتري بها فوراً سندات خزانة أمريكية قصيرة الأجل من السوق المالي. هذه السندات تظل مخزنة باسم الشركة بصفة غطاء شرعي وأصول احتياطية تضمن قيمة العملة الرقمية أمام العالم، وفي الوقت نفسه تدر على خزائن الشركة أرباحاً وفوائد هائلة، بينما يكتفي الزبون في الطرف الآخر بتداول رموزه المجردة التي لا تمنحه أي عائد

وتكشف البيانات المالية حجم الأرباح الأسطورية الناتجة من هذه الهندسة؛ حيث سجلت شركة Tether وحدها أرباحاً صافية بلغت ١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٤، وتجاوزت أرباحها حاجز الـ١٠ مليارات دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥. وبحيازة ضخمة بلغت ١٤١ مليار دولار من السندات الأمريكية، نجحت هذه الشركة الخاصة في تفوقها على دول واقتصادات كبرى كألمانيا في حجم حيازة الدين الأمريكي.

واليوم، يبلغ حجم هذا القطاع عالمياً اليوم نحو ٢٥٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٥٠٠ مليار خلال العشر سنوات القادمة. وهذا الطلب الرقمي الهائل لا يلتف على سقف الدين الذي يحدده الكونغرس، بل يعمل كـ»مُسكّن ومُسهل» للنظام؛ فهو يرفع الطلب على الدين الأمريكي ويخفض أسعار الفائدة، مما يمنح الإدارة الأمريكية عمراً أطول للاستمرار في سياسات الاستدانة والتضخم.

ويرجع تفضيل الزبون والمؤسسات المالية لهذه الدولارات الرقمية المستقرة على الحسابات البنكية الجارية التقليدية إلى رغبتهم

في التحرر من قيود النظام المصرفي التقليدي، وهو ما يحقق لهم ثلاث ميزات إستراتيجية لا تقدمها البنوك العادية:

أول هذه الميزات هي **السرعة الفائقة والعمل على مدار الساعة**؛ فالبنوك التقليدية تحكمها ساعات عمل محددة، وإجازات نهاية أسبوع، وتستغرق الحوالات الدولية عبر نظام «سويفت» أياماً طويلة للمرور عبر البنوك المراسلة، فضلاً عن الرسوم المرتفعة. في المقابل، تتيح هذه العملات الرقمية نقل مئات الملايين عبر الحدود في ثوانٍ معدودة، وبتكلفة لا تتجاوز بضعة دولارات، وفي أي وقت من الليل أو النهار طوال أيام السنة دون توقف.

الميزة الثانية تكمن في **مرونة الحركة داخل بيئة التشفير والذكاء الاصطناعي**؛ فهذه العملات المستقرة تمثل «الوقود الأساسي» لمنصات التداول وأسواق المال الرقمية واللامركزية. الزبون لا يمكنه شراء العملات المشفرة أو اقتناص الفرص الاستثمارية السريعة في هذه الأسواق باستخدام حساب بنكي جارٍ يتطلب إجراءات تَحَقُّق معقدة وموافقات لكل عملية؛ لذا يحتاج إلى عملة مستقرة تعيش وتتحرك بنفس لغة البرمجة التي تعمل بها شبكات البلوكشين.

أما الميزة الثالثة والجوهرية فهي **التحصن ضد الرقابة المباشرة ومخاطر تجميد الحسابات**؛ فالحسابات البنكية الجارية تقع تحت المقصلة المباشرة للقوانين المحلية، والامتثال البنكي، والقرارات القضائية أو السياسية الفورية التي قد تجمد الأموال لأي سبب تنظيمي. بينما تمنح الدولارات الرقمية المستقرة الزبون نوعاً من الاستقلالية؛ فبمجرد سحبها إلى محفظته الخاصة، تصبح الأموال تحت سيطرته المباشرة، بعيداً من أعين الرقابة البنكية التقليدية، ما يمنحه حرية كاملة في نقلها وتوظيفها دون الحاجة لتبرير مستمر لكل حركة أو إنفاق.

٣- العملات المشفرة اللامركزية

وتأتي العملات المشفرة اللامركزية، وفي مقدمتها البيتكوين، ظاهرةً موازية ومستقلة تماماً في هذا المشهد الرقمي، حيث تُدار بالكامل عبر شبكات حاسوبية موزعة وعملاقة تعتمد على تقنية «البلوكشين». وتتميز هذه العملات بأنها لا تحظى بدعم أي بنك مركزي أو غطاء مالي ملموس، بل تستمد قيمتها وسعرها في السوق من المضاربات البحتة والاتفاق الجماعي بين المتعاملين، ما يجعلها عرضة لتقلبات سعرية حادة ومفاجئة، لكونها تفتقر إلى وجود أي ضامن قانوني أو سيادي يحمي قيمتها الاسمية عند الأزمات.

وفي عمق هذا السوق، تتحرك «آلية المضاربة الصفرية» التي تجعل النظام يُدار كـلعبة مالية محصلتها صفر؛ فكل دولار يربحه مستثمر لا بد أن يقابله دولار يخسره مستثمر آخر في مكان ما من العالم، لتصبح المكاسب الحقيقية غالباً من نصيب الداعمين الأوائل الذين اشتروا بأسعار زهيدة، بينما تقع الخسائر

على كاهل المتأخرين. وفي هذه اللعبة، تتربع بورصات التداول الكبرى كالمستفيد الأذكى والأضمن في السوق، إذ تجني ثرواتها من رسوم السحب والمدفوعات المتكررة بغض النظر عن صعود الأسعار أو هبوطها، تماماً كأصحاب دور القمار الذين يربحون دائماً من حركة اللاعبين، يليهم في كعكة الأرباح «الحيتان» وكبار المستثمرين، إلى جانب قطاع التعدين الصناعي المستهلك للطاقة والكهرباء بشراهة، في حين تظل أموال صغار المشترين المتأخرين، الذين تدفقوا مدفوعين ببريق الطمع والموجات الإعلامية، عرضة للتلاشي السريع بمجرد وصول السعر إلى القمة وبدء عمليات البيع الكثيفة.

واليوم، يستقر الحجم الإجمالي لسوق العملات المشفرة بأكمله عند نحو ٢,٥ تريليون دولار، وهو رقم يعكس حجم السيولة الهائلة والمغامرة المالية التي باتت تحرك هذا القطاع اللامركزي عالمياً، وتجعله لاعباً لا يمكن تجاهله في الساحة المالية الدولية رغم كل مخاطره.

خامساً: كيف تُسرق أموال الناس في صمت؟

في الماضي، كان سلب أموال الشعوب يتطلب معاملات ورقية وقوانين معقدة تأخذ وقتاً طويلاً. أما اليوم، في العالم الرقمي والإنترنت والسياسات النقدية التي ذكرناها تتلاشى هذه العوائق، ويصبح بإمكان الحكومات مصادرة قيمة أموالك وجهدك «بضغطة زر» وفوراً، عبر الطرق التالية:

- **طباعة الأموال من «العدم» (التضخم السريع)**

العملات الرقمية والأنظمة البنكية الجديدة جعلت طباعة الأموال سهلة جداً. في كل أزمة، تقوم البنوك المركزية بضخ تريليونات الدولارات الوهمية في السوق بلمسة زر، والنتيجة أن الأسعار تقفز بسرعة صاروخية، بينما دخول الناس تتحرك ببطء، فيجد الناس أنفسهم مع الزمن عاجزين عن شراء نفس السلع.

- **لعبة «من يصل أولاً»؟ (خراب القوة الشرائية)**

عندما تطبع الدولة أموالاً جديدة، تذهب هذه الأموال أولاً للحكومة والمقاولين الكبار التابعين لها، وهؤلاء ينفقون هذه الأموال بشراء العقارات والأصول قبل أن ترتفع الأسعار. وبعد حين وعندما تصل هذه الأموال إلى المواطن العادي تكون الأسعار قد ارتفعت بالفعل؛ فيتسلّم المواطن نفس عدد الأوراق النقدية، ولكن قوتها الشرائية تكون قد انخفضت عما كانت من قبل

- **الضرائب المخفية (تخفيض العملة كحيلة سياسية)**

بدلاً من أن ترفع الحكومات الضرائب بشكل علني يثير غضب الشعب، تلجأ لحيلة ذكية ومخفية وهي طباعة أموال جديدة لسداد الديون والنفقات، وبالتالي خفض قيمة العملة، وهذا ما حدث في تركيا (حيث فقدت الليرة ٨٥٪ من قيمتها منذ ٢٠٢٠)، وفي

الأرجنتين ولبنان. فمع تحول الأموال إلى أرقام على الشاشات أصبح هذا الخفض يحدث تلقائياً وصامتاً دون أن تشعر به الناس، ليستيقظوا وقد فقدت مدخراتهم قيمتها التي كانت بالأمس.

- **الفائدة السلبية: (ممنوع أن تدخر!)**

في عصر الكاش (الورقي) كان إذا لم يعجبك البنك فيمكنك سحب أموالك وتخزينها لديك نقداً، أما في العالم الرقمي فيختفي هذا المهرب. وهنا تستطيع السلطات فرض «فائدة سلبية»، أي اقتطاع نسبة مئوية مباشرة من حسابك كل شهر، لكي تجبرك رغماً عنك على إنفاق أموالك وتحريك الاقتصاد بدلاً من ادخارها. مثلما فعلت بنوك أوروبا وسويسرا بخصم رسوم مباشرة من حسابات المودعين لإجبارهم على الإنفاق وتنشيط السوق. والأخطر هو ما جرّبته الصين عبر «**اليوان الرقمي مبرمج الصلاحية**»، حيث حُدّد تاريخ انتهاء للأموال؛ فإما أن يصرفها المواطن في شراء السلع خلال أسبوعين، أو تتبخر وتختفي من محفظته الإلكترونية بضغطة زر.

- **التجميد الفوري:**

نذكر ما حدث في قبرص سنة ٢٠١٣ عندما قُصّ جزء من ودائع الناس، أو لبنان سنة ٢٠١٩ عندما حُجزت الأموال وفقدت ٨٠٪ من قيمتها، أو كندا سنة ٢٠٢٢ حين جمدت الحكومة حسابات المتظاهرين دون حكم قضائي. ففي العالم المالي الرقمي لن تحتاج الدولة لجهد كبير، بل يمكنها بمنظومتها الرقمية تجميد ملايين الحسابات البنكية للمواطنين في دقائق معدودة

- **التجسس المالي والتحكم في حياتك:**

المنظومة الرقمية تسجل كل قرش تصرفه (أين، ومتى، ومع من) وهذا يمنح السلطة نفوذاً كاملاً لتوجيه معاملاتك أو حظر مساعدات عنك أو حتى منعك من شراء سلع معينة. هذا التغلغل يعد انتهاكاً صارخاً لسلطان الإنسان على أمواله، والتي كفلتها الشريعة الإسلامية وحرمت المساس بها.

- **الانهيارات السريعة:**

أزمة عام ٢٠٠٨ المالية استغرقت أشهراً لكي تنهار البنوك الكبرى ويفهم الناس ما يحدث. أما اليوم فالسرعة مرعبة فهنالك شبكات ومنصات رقمية ملياية مثل (Terra/ Luna) تبخرت في خمسة أيام، ومنصة (FTX) انهارت في عشرة أيام. فعندما ترتبط البنوك التقليدية بالشبكات الرقمية ستحدث الأزمات القادمة في غضون ساعات وليس في أيام، ما يجرد الشخص العادي من أي فرصة لإنقاذ أمواله أو التصرف لحماية نفسه

سادساً: الميزان الشرعي: وجوب النقد الأصيل وتفنيد البنى المالية المعاصرة

إنّ تتبع هذه الأزمات يقود بالضرورة إلى استدعاء المعيار التشريعي الأصيل الذي وضعه الإسلام لحماية الثروات وتحقيق العدالة الاقتصادية. فقد قرر الشرع الإسلامي أن النقد المعتبر والأصيل هو الذهب والفضة دون غيرهما، وتضافرت على هذا التأصيل أدلة شرعية لا تنفك

عن بعضها. فقد ربط النبي ﷺ دية النفس بمقدار معيّن من الذهب، «وعلى أهل الذهب ألف دينار»، وعلّق حدّ السرقة بنصاب ذهبي محدد «لا تُقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً»، فضلاً عن ربط زكاة النقد بهما وتعيين نصاب مخصوص لهما، وقصر أحكام الصرف والربا النقدي عليهما، «بيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم». وجاء هذا اقتراناً بجريان البيوع والأنكحة بهما في عهده وعهد الخلفاء الراشدين. ولما كانت هذه الأحكام ثابتة إلى يوم القيامة، فإن الدولة ملزمة شرعاً أن يكون نقدها الأصيل ذهباً وفضة، أو ورقاً نائباً مغطىً بهما تغطية كاملة ومباشرة في خزائنها

والذي يميز الذهب والفضة أنهما يحملان قيمة ذاتية مستقرة بطبيعتهما خلافاً للعملات الإلزامية المعاصرة (الورقية والرقمية) التي لا قيمة لذاتها وتستمد وجودها من قوانين إلزامية تتبدل بتبدل الظروف السياسية.

وما تمارسه الدول الآن في أنظمتها النقدية يقوم على خلق الثروة من العدم، ويرتكز النظام المصرفي على توليد الائتمان وإقراض أموال لا وجود حقيقي لها في الخزائن، ما يمثل مصادمة صريحة لنهي الرسول ﷺ عن بيع الإنسان ما لا يملك، بالإضافة لحرمة سرقة أموال الناس بالباطل، حيث إن خفض قيمة العملات المبرمج والتضخم المنشأ صناعياً يمثل قضمًا متعمداً لجهد الإنسان وعمله لصالح الجهات المصدرة للنقد، وهو أجلى صورة لأكل أموال الناس بالباطل التي حرمها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾.

الخلاصة والبديل

إن كل المعطيات تؤدي إلى حقيقة واحدة؛ أن المنظومة النقدية المعاصرة صُممت لخدمة الأقلية التي تصدر النقد وتستحوذ على الأصول الحقيقية ليكون المواطن العادي هو الضحية الدائمة. وما يحدث اليوم من «رقمنة للعملات» ليس تطوراً تقنياً بريئاً، بل هو وسيلة لتسريع وتغلغل مصادرة أموال الشعوب وجهودها.

ولأن النظام الحالي يسير نحو طريق مسدود، فإن البديل المستدام لحماية أمن البشر المعاشي يكمن في مسارين؛ الأول هو العودة إلى قاعدة النقد الحقيقي القائم على الأصول ذات القيمة الذاتية «الذهب والفضة»، والآخر هو إخضاع المعاملات المالية للضوابط الشرعية الإسلامية التي تُحرم الربا وأكل أموال الناس والاحتكار والتلاعب بالعملات وتكفل حماية الملكية والخصوصية.■

الإنسان بين أمانة الاستخلاف ووهم الحياة الزائلة

مؤنس حميد- العراق

حين خلق الله الإنسان لم يخلقه عبثا، ولم يتركه سدى في هذه الأرض الواسعة. بل جعله خليفة فيها وحمّله أمانة عظيمة لم تحملها الجبال الشامخات ولا السماوات والأرض، نفخ فيه من روحه، وأكرمه بالعقل والإرادة، وأمر الملائكة أن تسجد له تكريما لمكانته، ثم أودع في كيانه سرا جعله قادرا على الارتقاء إلى أعلى مراتب القرب من الله، أو الانحدار الى أسفل دركات الضياع.

كانت وظيفة الإنسان الأولى أن يكون شاهدا على الحق، وعاملا للخير، ومصلحا في الأرض لا مفسدا فيها. كان المطلوب منه أن يعمر الدنيا بقيم السماء، وأن يجعل من حياته جسرا يعبر به إلى النعيم الأبدي.

غير أن مأساة الإنسان الكبرى بدأت يوم نسي الغاية، وانشغل بالوسيلة، فشغلته الدنيا حتى نسي المقصد.

لقد تحولت الدنيا عند كثير من الناس من مزرعة للآخرة إلى غاية قائمة بحد ذاتها. فأصبح الإنسان يلهث خلف المال كأن الخلود يشترى، ويسعى وراء الجاه كأن العظمة تمنح من البشر. ويلهث خلف متاع زائل يعلم يقينا أنه سيتركه يوما ما خلفه، وكلما ازداد حبا للدنيا ازداد خوفا عليها. وكلما اقترب منها ابتعد من السكينة التي كان يبحث عنها فيها.

والمفارقة العجيبة أن الإنسان يطارد سرابا يعلم أنه سراب. فهو يرى الموت يحصد الأجيال من حوله، ويرى القصور قد أصبحت أطلالا، ويرى أسماء الملوك والأثرياء وقد طواها النسيان، ثم يظن في قرارة نفسه أن رحلته ستكون مختلفة عن رحلة من سبقوه، وكأن التأريخ الطويل للبشرية لم يكن سوى درس لم يتعلمه.

لقد تخلى كثير من الناس عن رسالة الاستخلاف واستبدلوا بها رسالة الاستهلاك. صار همّ أحدهم أن يأخذ أكثر مما يعطي، وأن يمتلك أكثر مما يبني، وأن يظهر بأكثر مما يكون. وغرقت الأرواح في بحر من القيل والقال واللهو حتى أصبحت الأيام تمضي دون أثر صالح يبقى، أو فكرة نبيلة تورث، أو عمل يقرب صاحبه من الله.

وفي خضم هذا الانشغال المحموم، نُسيت الجنة الموعودة، تلك الجنة التي فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. نُسيت من أجل ساعات قليلة من اللذة، أو سنوات معدودة من الترف، أو أوهام عابرة من الشهرة والسلطان، فباع الكثير الباقي بالفاني،

واليقين بالظن، والكنز الأبدي بمتاع مؤقت لا يلبث أن يتبدد كالدخان حتى إذا جاء الموت فضحت الحياة.

إن أعظم أزمة يعيشها الإنسان ليست الفقر، ولا المرض ولا قلة الموارد، وإنما نسيان الغاية التي خلق من أجلها. فالإنسان عندما يفقد معنى وجوده تصبح كل نجاحاته الظاهرية أشبه بانتصارات وهمية تخفي خلفها فراغا روحيا عميقا.

أما حين يستعيد الإنسان وعيه برسالته، فإنه يرى الدنيا على حقيقتها، محطة عبور لا دار إقامة، ووسيلة لا غاية، وميدان اختبار لا موطن خلود.

وهكذا يبقى النداء الإلهي يتردد عبر العصور، يدعو الإنسان إلى العودة إلى وظيفته الأصلية: أن يكون خليفة الله في أرضه، حاملا قيم الحق والعدل والرحمة، عاملا لما بعد الموت مستعدا للقاء ربه. فمن عرف هذه الحقيقة عاش الدنيا بيده لا في قلبه، وسار فيها عابرا لا أسيرا، وجعل من كل خطوة فيها زادا إلى الجنة التي وعد بها المتقون. فطوبى لمن تذكر رسالته قبل أن تنقضي رحلته، وأدرك أن العمر مهما طال قصير، وأن الدنيا مهما زخرفت حقيرة.

ومن هنا تتجلى عظمة الإسلام، فهو ليس مجرد شعائر تؤدى في أوقات محدودة، ولا طقوسا تنحصر داخل جدران المساجد. بل هو منهج حياة كامل يعيد للإنسان وعيه بنفسه وبمهمته. لقد جاء الإسلام ليوقظ الإنسان من غفلته، ويذكره بأنه خليفة الله في الأرض، وأن عليه واجبا تجاه ربه ودينه وأمته والإنسانية جمعاء.

إن دور المسلم تجاه هذا الدين لا يقتصر على الانتساب إليه بالاسم، أو الاكتفاء بمظاهر التدين. بل يتمثل في حمل رسالته والدفاع عن قيمه، وتجسيد أخلاقه في واقع الحياة. فالمسلم مطالب بأن يكون صورة حية للإسلام في صدقه وأمانته وعدله وعلمه وعمله. وهو مطالب بأن يكون عنصر بناء لا عنصر هدم، وإصلاح لا إفساد.

لقد اختار الله تعالى هذه الأمة لتكون أمة الشهادة على الناس فقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾. والشهادة هي مسؤولية حضارية ودعوية، يقدم فيها المسلم للعالم نموذجا يبرهن على صلاحية هذا الدين لهداية الإنسان وسعادته.

إن الإسلام لا يحتاج إلى من يرفعه بالشعارات، بقدر ما يحتاج إلى من يرفعه بالتطبيق والعمل. فحين يكون المسلم صادقا مخلصا لأمته، أمينا في مسؤوليته تجاه دينه ورسالته، وحين يستعيد هذا الفهم العميق لدينه يعود إلى موقعه الصحيح، الذي أراده الله له خليفة في الأرض، وشاهدا على الحق، حاملا رسالة الرحمة والهداية، عندها تتحول الحياة من سباق على الفاني إلى رحلة نحو الباقي، ليصبح كل عمل صالح، خطوة على طريق الجنة التي وعد الله بها عباده المؤمنين.■

عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول رضي الله عنه

ريان عيسى - العراق

من القصص المثيرة في سيرة أصحاب رسول الله ﷺ سيرة الصحابي الجليل عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول، رضي الله عنه، حيث اجتمع إيمانه بالله ورسوله وبالإسلام من جهته هو واجتمع النفاق كله في جهة أبيه عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين في المدينة المنورة، لهذا لا نستطيع فصل السيرتين إحداهما عن الأخرى، لهذا سنتطرق في هذه المقالة إلى واقع الاثنين معا، وكيفية تعاملهما مع قضية واحدة، ألا وهي دين الإسلام العظيم، والعجيب في هذه السيرة أن الابن والأب كلاهما يحمل اسم (عبد الله).

جاء عبد الله (الابن) من بيت عز وشرف لولا اتباع أبيه لسلطان هواه، جاء والحكمة تملأ قلبه، وكان قلبه طوع عقيدته، فتقدَّم الصف المسلم الوليد وكان مكانه في الصدارة.

ومن لحظة دخوله في دين الله ولَّى وجهه شطر نهجه الدفاعي عن الإسلام متبتلًا له، وكان منهجه ضميرًا واحدًا لا يقبل التجزئة أو التناقض، فهو في دفاعه ضد الكفر، كما هو في دفاعه ضد النفاق، وهو في مدافعته أباه، كما هو في مدافعته كل كافر، أو منافق زيَّنت له نفسه النَّيل من دعوة الإسلام، أو من الداعي إليها ﷺ.

ابن مالك بن الحارث بن عبيد بن مالك بن سالم - وسالم هو الذي يقال له الحبلى لعظم بطنه - بن غنم بن عوف بن الخزرج، الأنصاري الخزرجي، المعروف والده بابن سلول المنافق الشهير. وقد كان عبد الله بن عبد الله من سادة الصحابة وأخيارهم، وكان اسمه الحباب، وبه كان أبوه يكنى، فغيره النبي ﷺ وسماه عبد الله.

شهد بدرا وما بعدها، وذكر أبو عبد الله بن منده أن أنفه، رضي الله عنه، أصيب يوم أحد، فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفا من ذهب. والأشبه في ذلك ما روي عن عائشة، عن عبد الله بن عبد الله بن أبيّ، أنه قال: نَدَرَت ثَنِيَّتي فأمرني رسول الله ﷺ أن أتخذ ثنية من ذهب.

كان عبد الله (الوالد) رجلا تُنسَج التيجان له، ثم سقط التاج قبل أن يلامس رأسه!! فتحوّل من مشروع ملك إلى أخطر عدو خفي (منافق).

كان عبد الله بن أبيّ بن سلول من كبار الخزرج في يثرب قبل الهجرة، وقد كان قومه قد هيأوه للمُلك حتى نظموا له الخرز ليُتوَّج عليهم، فلما قدم رسول الله ﷺ مهاجراً إلى المدينة وآمن به الأوس والخزرج، سقط ملك ابن أبيّ هذا قبل أن يبدأ، فامتلأ قلبه حقداً وغيظاً، وأظهر الإسلام وأبطن الكفر، فصار رأس المنافقين في المدينة، يجتمع حوله من كان على شاكلته ممن لم يخلص الإيمان في قلبه.

في بداية الأمر كان يظهر الإسلام ويصلي مع المسلمين، لكنه كان يضمر العداوة ويكيد لهم، وقد قال الله تعالى في وصف أمثاله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة: ٨-٩].

وكان عبد الله بن أبيّ رأس هؤلاء في المدينة، يخطط ويثير الفتن ويشعل الأحقاد بين المسلمين. في غزوة بدر لم يخرج مع المسلمين، فلما انتصر المسلمون ازداد غيظه، ثم في غزوة أحد خرج مع النبي ﷺ ومعه ثلاثمائة رجل، فلما وصل الجيش إلى الطريق رجع هو ومن معه وقالوا لو نعلم قتالاً لاتبعناكم، فكان ذلك سبباً في خلل كبير في صفوف المسلمين، وقد قال الله تعالى في شأنهم: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ ۖ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وفي غزوة بني المصطلق قال كلمته المشهورة حين حصل نزاع بين رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار، فقال ابن أبيّ: لقد نافرونا وكاثرونا في بلادنا، والله ما مَثَلُنا ومَثَلُهم إلا كما قال القائل سَمِّنْ كلبَك يأكلْك، ثم قال: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، وهو يقصد أنه يخرج النبي ﷺ وأصحابه، فأنزل الله سورة المنافقون تفضحه وتكشف أمره، فقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝٨﴾ [المنافقون: ٨].

وبقدر رغبة ابن أُبيّ في هدم الدين، كان طموح ولده في تثبيت أركانه، أجل.. سمع عبد الله بمقولة أبيه، وعلم بإنكاره لها في أشد صور الإنكار، ثم جاءت السماء بالحقيقة التي أوصلت ضجيج الحزن في نفس عبد الله إلى أشدّه، وأترعت قلبه بألوان الهم والكآبة، حيث دعا ﷺ الغلام زيد بن أرقم، وقال له: «**إن الله قد صدقك يا زيد**»(٨)، ثم تلا عليه حكم السماء وتصديقها له: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ ۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۝٧ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ

وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾.

فقد مضى سراعًا إلى النبي ﷺ، وأسمعه مقولته التي ستبقى أصداؤها تتردد في طول التاريخ وعرضه: هو والله الذليل وأنت العزيز يا رسول الله، إن أذنت لي في قتله قتلته، فوالله لقد علمت الخزرج ما كان بها أحد أبر بوالده مني، ولكني أخشى أن تأمر به رجلًا من المسلمين فيقتله، فلا تدعني نفسي أنظر إلى قاتل أبي يمشي على الأرض حيًا حتى أقتله، فأقتل مؤمنًا بكافر فأدخل النار.

ولكن النبي ﷺ طمأنه، وجبر كسر نفسه، وأوصاه بأبيه خيرًا: «**بل نحسن صحبته ونترفق به ما صحبنا، ولا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، لكن بر أباك وأحسن صحبته**».

إن تصرف عبد الله يسوق برهانًا جليًا على أن رابطة العقيدة أوثق الروابط، وإن وشيجة الحب في الله أقوى الوشائج، إنها والله لعظمة متبادلة صبها الإسلام في النفوس. فخرج عبد الله بعد لقائه برسول الله ﷺ وانتظر أباه حتى عاد للمدينة فمنعه من دخولها حتى يقر على نفسه بأنه الذليل ورسول الله هو العزيز ولم يترك أمره هذا حتى جاءه أمر رسول الله بالكف عن ذلك مع والده.

وكان لوالده دور في حادثة الإفك حين خاض في عرض أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فكان من الذين أشاعوا الكذب، فأنزل الله براءتها في القرآن الكريم في سورة النور، وفضح المنافقين الذين خاضوا في الإفك، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ [النور: ١١]. وكان ابن أبيّ رأس هذه العصبة، يشيع الكذب ويثير الفتنة، حتى أنزل الله براءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وبيّن كذب المنافقين.

وقد كان النبي ﷺ يعامل ابن أبيّ بما يظهره من الإسلام، ولم يقتله أو يضيق عليه أو يفضحه إنما عامله بما يظهره من الإسلام -ولو نفاقا- والرسول ﷺ يعلم واقعه، إذ كان ﷺ مأموراً بأن يقبل ظاهر الناس ويكل سرائرهم إلى الله، وكان ابن أبيّ يستغل ذلك فيزيد من كيده ومكره.

لقد ظل عبد الله بن أبيّ رأس النفاق في المدينة حتى وفاته، وكان أخطر طابور خامس داخل المجتمع الإسلامي الناشئ، لكنه لم يستطع أن يضر الإسلام ضرراً حقيقياً، إذ حفظ الله نبيه ودينه من كيده، وجعل قصته عبرة لكل من يضمر العداء للإسلام وهو يظهر غير ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥].

أما ولده عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول فقد صدق الله ما وعده فقضى شهيدا يوم اليمامة بعد بلاء عظيم وشجاعة منقطعة النظير حتى أثخنته الجراح واخترقت جسده السهام فسقط شهيدا في سبيل الله مقبلا غير مدبر وصدق الله فيما وعده.

اللهم برحمتك احشرنا معهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.■

مقياس الخير والشر

خليفة محمد - الأردن

قال تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾

[سورة البقرة، ٢١٦].

ابتدئت الآيةُ الكريمة بإخبار عن كتابة القتال على المسلمين، وهو الفعل الماضي المبنيّ لما لم يُسَمّ فاعله (كُتِبَ)، ووقع الإخبار بمعنى أحد الأحكام الشرعية الذي هو الأمر بالقتال، فمعنى [كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ] أي: قاتلوا، وهو أمرٌ دالٌّ على الوجوب، وقد اقترن أيضاً بالجملة الحاليّة: ﴿وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ﴾فتأكّد وجوب القتال لاقترانه بالمشقّة والكُرْه.

وليس هذا الموضعُ هو الأولَ في الإذن بالقتال والأمر به، فقد سَبَقَ الإذن بالقتال منذ الهجرة، أي مع قيام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة؛ بقوله تعالى:﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ﴾ [الحج، ٣٩] وغيره. ولم يكن مأذوناً لهم بالقتال قبل الهجرة.

والكُرْهُ هو ما تكرهُه النفس وينفر منه الطبع، والقتال كريهٌ للنفس لأنّه يحول بينها وبين طمأنينتها ولذتها ونومها وطعامها وأهلها وبيتها، إضافة لما فيه من المشقّة والتعب، وما يمكن أن يحدثه من إزهاق للأرواح وإسالة للدماء، ودمار للبيوت والعمران، ولكنّه يمكن أن يكون خيراً كما أفاد باقي الآية الكريمة.

وقوله تعالى:﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾، تذييل لما سبق تشريعه من وجوب القتال الذي تكرهه النفوس لتقرير حقيقة أنّ المكروه قد يكون خيراً، وأنّ المحبوب قد يكون شرّاً، وبدئت بـ(عسى) الدالّة على الرجاء عند الإنسان، لكنها في حق

الله تعالى مستخدمة للدلالة على التحقيق والقطع، وفي هذا الجزء من الآية تحديد لمقياس الخير والشرّ الذي يجب أن يكون عند الإنسان، فالإنسان مجرّداً من المفاهيم الصحيحة يرى ما يحبه وينفعه خيراً، ويرى ما يكرهه ويضرّه شرّاً، لكنّ هذا المقياس ليس صحيحاً، فكم من شيء رآه الناس شراً وكان فيه الخير، وكم من شيء رآه الناس خيراً وكان فيه الشر، وخاتمة الآية الكريمة ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ بيّنت سبب ذلك وهو علم الله سبحانه وتعالى المطلق، وأن علم الإنسان محدود، فعلمُه لا يساوي شيئاً أمام علم الله سبحانه.

وعلى هذا المفهوم جاءت النصوص الشرعية الكثيرة، فمنها قوله عزّ وجلّ في معاملة النساء: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء، ١٩] فالله سبحانه وتعالى أمر بحسن معاملة النساء، حتى لو حصل شيء من الكراهية، فليس الكرهُ هو المقياس للعمل، لأنّه كما قلنا قد يكون المكروه خيراً. ومنه قوله تعالى في قصة الإفك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ﴾ [النور، ١١] فمع ما كان في هذه القصة من أذى للرسول ﷺ ولزوجه الطاهرة إلا أنّ الله سبحانه وصفها بأنها خير للمؤمنين.

وهذا الوصف والمقياس هو للمؤمنين؛ بعلّة الإيمان بالله سبحانه وتعالى، دلّ على ذلك حديث رسول الله ﷺ: «**عَجِبْتُ لأمرِ المؤمنِ، إنَّ أمرَهُ كُلَّهُ خيرٌ، إن أصابَهُ ما يحبُّ حمدَ اللَّهَ وَكانَ لَهُ خيرٌ، وإن أصابَهُ ما يَكْرَهُ فصبرَ كانَ لَهُ خيرٌ، وليسَ كلُّ أحدٍ أمرُهُ كلُّهُ خيرٌ إلَّا المؤمن**»، وحكمُ الخيرية هنا متعلق بـ(المؤمن)، وهو اسمُ فاعلٍ، مشتقّ، وتعليق الحكم بالمشتقّ يؤذن بعلّيّة مصدر الاشتقاق، أي إنّ علّة الخيرية لكل أمور المؤمن هي الإيمان، ليقين المؤمن بعلم الله المطلق، وبالغ حكمته وبديع تدبيره سبحانه وتعالى.

يقول أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة -حفظه الله- في تفسير هذه الآية: «ويكون المعنى: عسى أن تكرهوا ما في الجهاد من مشقة وهو خير لكم فهو طريق النصر والعزة ونشر الإسلام، وهو طريق الحسنيين النصر أو الشهادة. وعسى أن تحبوا الدعة وترك القتال وهو شر لكم فهو السبيل إلى الذلّ والمهانة وتجرؤ العدو عليكم والطمع فيكم. فإن تركتم

الأمر لهواكم ضللتم، وإن اتبعتم فرض الله فزتم والله سبحانه هو علام الغيوب».

وعليه فإنّ الخير كلّه هو في اتباع المؤمنِ أوامرَ الله سبحانه وتعالى، واجتناب ما نهى عنه، فقد قال عزّ من قائل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌۚ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴿١٠٣﴾﴾ [البقرة، ١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة، ١٨٤]، وغيرها من الآيات الكثيرة. وإن الشرّ كلّه في الكفر ومعصية الله عزّ وجلّ، قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمۖ﴾ [آل عمران، ١٨٠].

ولا بد من لفت النظر هنا إلى أن النصوص الشرعية مع تحديدها المقياس الصحيح للخير والشر -كما تبيّن- فإنّه ورد فيها استخدام لفظَي الخير والشر بمعناهما اللغوي في بعض المواضع، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةًۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء، ٣٥]، ذلك أن الإنسان يبتلى بما يكرهه ويرى أنّه يضرّه، فعليه هنا أن ينظر للأمور بمقياسها الشرعي الصحيح، فالله وحده هو العليم الخبير، وهو مالك النفع والضرّ، ولا يبتلي المؤمنَ إلا بما فيه خير له.

والآية الكريمة التي وقفنا معها في هذا العدد أكّدت وجوب القتال في سبيل الله، وهو من الجهاد الذي فرضه الله سبحانه وتعالى، وجعله الطريقة الشرعية لحمل الإسلام إلى الناس ونشره، فالإسلام مبدأ، والمبدأ فكرة وطريقة، فقد أرسل الله سبحانه وتعالى رسوله محمداً ﷺ للناس كافّة، وفرض على المسلمين تنفيذ ذلك بالطريقة الشرعية المحددة، وهي الجهاد في سبيل الله كما فعل رسول الله ﷺ، وهذا يشمل دعوة الناس إلى الإسلام دعوة مؤثرة في عقولهم ونفوسهم، فإنْ أبَوْا عرضنا عليهم أنْ نحكمَهم بالإسلام ونحميهم ويدفعوا الجزية، فإنْ أبَوْا فالقتال والحرب، ولذلك كانت السياسة الخارجية في دولة الإسلام، دولة الخلافة؛ قائمة على حمل الدعوة الإسلامية إلى الناس كافّة، فتنشئ الدولة الإسلامية علاقاتها مع الآخرين بناء على هذا الأساس، وتقوم بالأعمال السياسية التي تحقّق هذه الغاية، وتقوم بالحرب حين لا تُجدي الأعمال السياسية، وعليه تكون الحرب آخرَ أدوات السياسيّ في تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعجّل بالنصر والتمكين لهذه الأمة، فتعود سيرتها الأولى في حمل مشاعل النور والهدى والعدل إلى جميع الناس.■

قطر تسارع في إنقاذ نفوذ أميركا والدول الغربية في العالم الإسلامي

نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن مصادر مطلعة، أن زيارة قام بها وفد دبلوماسي قطري إلى طهران، أوقفت أياما من الهجمات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران عقب سقوط مروحية أباتشي أمريكية، وأقنعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإلغاء الضربات التي وصفها بالقاسية ضد إيران.

وقالت الصحيفة، في تقرير بعنوان «كيف تحولت الولايات المتحدة وإيران من حرب متجددة إلى شفا السلام؟»، إن ترامب قرر التصعيد العسكري ضد طهران بعد سقوط المروحية، حيث أمر بشن ضربات انتقامية على إيران، وهدد بضرب البنية التحتية المدنية. وردت طهران باستهداف القواعد الأمريكية وحلفائها في الخليج العربي.

وبحسب الصحيفة، فقد جاءت نقطة التحول في دراما الأسبوع الماضي يوم الأربعاء، عندما عاد وفد دبلوماسي قطري من زيارة إلى طهران، حاملا صيغة جديدة لمسودة اتفاق السلام، وفقا لمسؤولين أمريكيين، وفي الوقت نفسه أقنع مسؤولون باكستانيون ترامب بأن الاتفاق بات وشيكا، فألغى «الضربات العنيفة» التي كان قد وعد بها في ذلك المساء.

ومع ذلك، قال مسؤول قطري للصحيفة: إن «الفجوات لا تزال قائمة بين الموقفين الإيراني والأمريكي بشأن مليارات الدولارات من أصول إيران المجمدة، والسيطرة على مضيق هرمز، والتخلص من اليورانيوم الإيراني عالي التخصيب».

وذكر أشخاص مطلعون أن إيران واصلت الضغط من أجل الوصول المبكر إلى أموالها المجمدة.

وذكر الوسطاء أنهم يقتربون من إتمام اتفاق يعيد فتح المضيق ويخفف القيود المرتبطة بالحصار الأمريكي على إيران، مع ترك القضايا الأخرى، بما في ذلك برنامج إيران النووي وتجميد الأصول الإيرانية في الخارج، للتفاوض بشأنها لاحقا.

الوعي:

وهكذا يسير حكام العرب في محاولاتهم لإخراج أمريكا من مأزقها وبنفس الوقت حماية مصالح الغرب كونها ليس أكثر من أدوار وظيفية لمصالح الغرب وبها تم تقسيم الأمة الإسلامية وإضعافها وتهميش الشريعة الإسلامية بحيث لا يبقى لها أثر في الحياة خارج الشعائر الفردية التعبدية.

أمريكا تتعامل بعقلية أن جميع الحكام في المنطقة موظفون لديها

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن سوريا يمكنها القيام «بعمل أفضل» من (إسرائيل)، فيما يتعلق بمواجهة حزب الله اللبناني المدعوم من إيران.

وأوضح خلال حديثه للصحفيين على هامش قمة مجموعة السبع، أن «الرجل الذي يدير سوريا الآن» في إشارة إلى الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، «قادر على مواجهة حزب الله بشكل جيد». وأمضت (إسرائيل) سنوات في محاولة هزيمة حزب الله ومنع الجماعة من إطلاق الصواريخ على (إسرائيل) من لبنان، لكنها لم تنجح حتى الآن.

وقال ترامب إنه «اقترح على إسرائيل» أن يتولى الشرع مسألة مواجهة حزب الله، واصفًا الرئيس السوري الانتقالي بأنه «شخص عينته في هذا المنصب».

وأضاف ترامب: «إنه ليس مثالياً، لكنه قام بعمل رائع في توحيد الصفوف، وهو قادر على التعامل مع حزب الله بشكل جيد جدًا. هو لا يحبهم».

وتابع: «اقترحت على إسرائيل ترك سوريا تتولى أمر حزب الله، لأنني بصراحة، أعتقد أنهم يؤدون هذا العمل بشكل أفضل».

كما أشار الرئيس الأمريكي إلى إن (إسرائيل) تحارب حزب الله منذ «وقت طويل جدًا»، مضيفًا أن «عددًا كبيرًا جدًا من الناس يُقتلون».

وأضاف ترامب: «ليس من الضروري هدم مبنى سكني في كل مرة تبحثون فيها عن شخص ما، لأن هناك الكثير من الناس في تلك المباني، وليسوا جميعًا من حزب الله».

يذكر أن الرئيس السوري الانتقالي، طالما صرح بأنه لا يفكر في الدخول في مواجهة مع حزب الله في لبنان.

وقال في تصريحات السبت: «ما يُشاع حول دخول سوريا إلى لبنان عارٍ عن الصحة».

الوعي:

صراحةً ترامب في الحديث عن الحكام والأولياء باتت تحرجهم وتفضح أدوارهم، فما كانوا مستورا في السابق بات معلنا وعلى لسان ترامب. فيا لخزي حكام المسلمين وأدعياء المواقف والمسرحيات!

السلطات الأردنية تمنع إقامة مسيرة تضامنية مع غزة في وسط العاصمة عمّان

قرر محافظ العاصمة ياسر العدوان، منع إقامة فعالية دعي إلى تنفيذها أمام المسجد الحسيني وسط العاصمة عمان، يوم الجمعة ٢٦-٦-٢٠٢٦.

وكان الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن والجبهة الوطنية الشعبية الأردنية دعوا إلى المشاركة في مسيرة جماهيرية تنطلق يوم الجمعة الموافق ٢٦ حزيران ٢٠٢٦، بعد صلاة الجمعة، من أمام المسجد الحسيني في وسط البلد بالعاصمة عمّان، وذلك تحت شعار: «دفاعاً عن الأقصى والمقدسات، وتأكيداً على دور الوصاية الهاشمية في حمايتها، وضد الإبادة الصهيونية في فلسطين».

وأكد المنظّمون أن الفعالية تأتي في إطار التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، والدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية و«المسيحية» في القدس، والتأكيد على أهمية الوصاية الهاشمية في حماية هذه المقدسات، إلى جانب رفض الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة.

الوعي:

خلال الأسبوع الذي منعت فيه المسيرة؛ تجمهر الناس وسط العاصمة في الساحة الهاشمية صباح الثلاثاء ٢٣-٦-٢٠٢٦ لمجرد متابعة مباراة المنتخب الأردني مع المنتخب الجزائري في بطولة كأس العالم فتوفي شاب وأصيب ثمانية آخرون نتيجة التدافع! فلم تقم السلطات الأردنية بمنعها، لكنها تمنع الأمة من التعبير عن رأيها السياسي نصرة لأهل غزة وفلسطين، ليثبت النظام الأردني بهذا كونه كياناً وظيفياً لحماية كيان يهود.

السلطات القرغيزية تصعّد إجراءاتها الاستفزازية قبيل قمة منظمة شنغهاي للتعاون

أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في قرغيزستان بياناً حول ما يتعرض له المسلمون في قرغيزيا من قبل السلطات من دهم واعتقال وتعذيب، ومما جاء فيه:

في ٣١ آب/أغسطس من هذا العام، ستنطلق في العاصمة القرغيزية بيشكيك أعمال القمة الخامسة والعشرين لقادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وقد أُنشئت هذه المنظمة لمكافحة أربعة أخطار، وهي: الإرهاب، والتطرف، والانفصالية، وتجارة المخدرات.

ومنذ سنوات تأسيسها، دأبت المنظمة على استهداف المسلمين بذريعة مكافحة الإرهاب والتطرف. أما تحت ذريعة مكافحة الانفصالية، فيتعرّض الأويغور وغيرهم من المسلمين في الصين للاضطهاد.

ويدل الواقع على أن السلطات القرغيزية، بصفتها الجهة المستضيفة للقمة المقبلة، قد شرعت مبكراً في تنفيذ التزاماتها؛ ففي هذا الإطار، كثّفت من جهودها لاعتقال حملة الدعوة وتنظيم حملات المداهمة والاستعراضات الأمنية بذريعة مكافحة التطرف والإرهاب.

حيث أُعلن رسمياً عن عملية خاصة نُفِّذت في ولايتي أوش وباتكين، جرى خلالها اعتقال ٣١ شخصاً بتهمة الإرهاب.

ولم تمضِ فترة طويلة حتى أُجريت عمليات تفتيش تعسفية في مدينة بيشكيك استهدفت منازل عدد من حملة الدعوة وأخواتنا المسلمات.

فعلى سبيل المثال، في حوالي الساعة السادسة صباحاً من يوم ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٦، قام موظفو قسم الشؤون الداخلية في منطقة سفيردلوف في مدينة بيشكيك بإزعاج أسرة دعوية واستدرجوهم لفتح الباب عن طريق الخداع، إذ أخبروهم أن سيارة صاحب المنزل قد تعرّضت للاصطدام، وطلبوا منه الخروج.

ونتيجة لذلك، وما إن خرجت الأخت إيسينباييفا مايرامكان إلى الخارج حتى حاصرها أفراد من الأجهزة الأمنية بملابس مدنية ودخلوا إلى المنزل.

وقد قاموا بعد دخولهم المنزل بطريقة أشبه بعصابات اللصوص والمجرمين، بتفتيش جميع الغرف. وخلال عملية التفتيش، بُعثرت الأغراض التي كانت أختنا الحامل قد أعدّتها استعداداً للولادة، ولم تُؤخذ اعتراضات أفراد الأسرة بعين الاعتبار.

ولما لم يعثر الموظفون في المنزل على أي مواد أو مقتنيات مخالفة للقانون، قاموا بمصادرة الهواتف المحمولة، وكذلك وحدة تخزين البيانات الخاصة بكاميرات المراقبة الموجودة في المنزل.

وقد أسفرت هذه الحادثة عن دخول أختنا الحامل في حالة من التوتر الشديد وارتفاع ضغط الدم لديها، كما تأخر السماح لها بتناول الدواء.

وفي وقت لاحق، تدهورت حالتها الصحية وظهرت لديها تورمات، ما اضطر الأطباء إلى إجراء عملية ولادة قيصرية لها، مع العلم أن حالتها الصحية قبل ذلك كانت جيدة بحسب الأطباء.

تغييرات في المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية سوريا

أعلن المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية سوريا عن تغيير رئيس مكتبه، فقد أعلن أن رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية سوريا أصبح الأستاذ علي مصطفى البكري، اعتباراً من ١ محرم الحرام ١٤٤٨هـ الموافق ٢٠٢٦/٦/١٦م.

ووجه البيان الشكر للأستاذ أحمد عبد الوهاب الرئيس السابق للمكتب على جهوده وتفانيه أثناء رئاسته للمكتب على مدار سنوات. كما أعلن عن العناوين الجديدة للتواصل مع حزب التحرير ولاية سوريا.

سُعار النعرة الأمازيغية!
النظام المغربي يوقظ فتنة الظهير البربري لفرنسا الصليبية

مُناجي محمد

باطل كل البطلان هذه الحياة التي أقامها لنا الغرب الكافر على أنقاض حياتنا الإسلامية، باطل كل البطلان هذه الحظائر التي أقامها لنا الغرب الكافر وسماها دولا وطنية على أنقاض حقيق دولتنا وخلافة إسلامنا وركننا الشديد المتين.

وأشنع وأقسى ما في هذا الباطل هم حكام زماننا، عرق من حقد الصليبيين في عدائهم للإسلام وأمته، يخوضون حرب الغرب الصليبية ويفنون في ذلك أعمارهم، عبيد خُلّص للغرب الكافر، هم دروعه ومدافعه ومعاول هدمه!

ولنا في المغرب الأقصى ونظام الرباط حالة نموذجية للالتحام التام بالغرب الصليبي في الحرب على الإسلام. ما من سياسات وخطط وبرامج غربية صليبية إلا ووجدت طريقها للتنفيذ، فقد انخرط النظام بالمغرب باكرا في حرب الإرهاب (الإسلام) وتبنَّى إسلام راند الحداثي الديمقراطي الأمريكي وحرّف وزوّر مفاهيم الإسلام لتُطابِقَه، وانخرط في خيانة التطبيع مع الكيان الغاصب، وتبنى كامل فاحشة اتفاقيات سيداو وسنها قانونا اجتماعيا لضرب النسيج المجتمعي لأهل المغرب، وسمم الأجواء الفكرية والثقافية بكل زندقة وإلحاد للتشويش على الإسلام، وها هو اليوم يسعر نار الفتنة القبلية والعصبية العرقية ويعيد بعث جيفة الظهير البربري لفرنسا الصليبية لزرع الفرقة والضغينة والاحتراب بين أبناء المسلمين في أرض المغرب ومحاولته شق وحدة انتمائهم العَقَدي خدمة للغرب الصليبي في تفتيت المسلمين وشرذمتهم وتحطيم قواهم والتصدي لمشروعهم الحضاري الإسلامي المتميز المتفرد.

واليوم يقود هذا النظام المجرم حملة مسعورة عنوانها «الأمازيغية هوية أهل المغرب» بديلا من هويتهم الإسلامية، وقد حشد لها كل نائحات النظام من مستشاري القصر ووزراء الوظيفة الاستعمارية ومرتزقة السياسة وإعلاميي السخرة ومنافقي القراء وأبواق الرذيلة ومنصات الدوائر السفلى، ودويّ نياحتهم جميعا: «يعلو هبل الأمازيغية»!

والمراقب للساحة السياسية والثقافية بالمغرب اليوم، وقد تم إغراقها بالدعاية السامة لنعرة الأمازيغية، يتراءى له وكأنك بالأمازيغية دعوة لدين جديد، فلا حديث إلا عن الأمازيغية التي تسوّق للعامة كعقيدة ومبدأ وهوية، علما أن هذه العصبية الجوفاء من كل فكر وثقافة تجد جذرها في صليبية فرنسا فترةَ استعمارها لبلاد المغرب واستماتتها في التصدي لإسلام أهله الذي قهرها، فاعتمدت سلاح القبلية والعرقية وعصبياتها السامة للتصدي للعقيدة الإسلامية وبأس جهادها، واليوم تُستدعى هذه النعرة للتصدي للإسلام ومشروعه الحضاري

المتنامي والحالة الإسلامية المتأهبة، فقد كشفت برقيات دبلوماسية أمريكية سرية سربها موقع ويكيليكس عام ٢٠١١ تفاصيل لقاءات مع مسؤولين في السفارة الأمريكية في الرباط تعود إلى عام ٢٠٠٧، محور هذه اللقاءات السعي لدعم «الهوية الأمازيغية»، لدعم القومية البربرية لمواجهة ما أسموه «جذور التطرف» في المنطقة، والتطرف كما الإرهاب هو كناية غربية للإسلام.

فهذا النظام المغربي يعيد سيرة فرنسا الصليبية ونهجها في حربها على إسلام أهل المغرب إبان فترة همجية استعمارها الأسود، عبر محاولتها زرع فتنة النعرة القبلية العرقية وضرب المسلمين بعضهم ببعض باصطناع عداوة عرقية بين من صنّفتهم -كيدا وتحاملا- بربرا وآخرين عربا، وسنت قانونا كافرا لتمييزها العرقي سنة ١٩٣٠. والمفارقة أن النظام العريق في الخيانة هو من حوَّله إلى مرسوم ملكي وأُصدر كظهير، وهو ما أطلق عليه «الظهير البربري»، وكأنك بالنظام الخائن اليوم يعيد سيرته الأولى وهو أشد فجورا وغياً.

واليوم وفي حمأة الحرب الحضارية الصليبية الوجودية الطاحنة الدائرة ضد الإسلام العظيم وأمته، ها هم عبيد الاستعمار ينفثون سموم العصبيات المنتنة بين أبناء الإسلام وينفخون في أحقاد الجاهليات البائدة لإحياء كل عصبياتها القومية والقبلية والعرقية المتعفنة المنتنة.

وها هو النظام في المغرب يرمي أبناء الإسلام بعصبية الأمازيغية المنتنة، لزرع البغضاء والشحناء بينهم، ولتفريق جمعهم، ولإشغالهم بأحقاد عصبياتهم المقيتة عن الطاغية ونظام طغيانه وجوره وعن الغرب الكافر سبب كل كارثة ومأساة، وأنكى منها صدهم عن عظيم إسلامهم وتحكيم شريعته وتفريق جمعهم وإشغالهم باحترابهم العرقي عن محاسبته على شنيع جرائمه في حقهم وخيانته لله ورسوله في تعطيل شرعه بل ومحاربة دينه!

فالنعرة الأمازيغية التي أيقظ فتنتها النظام هي خنجر الغرب الصليبي المسموم لطعن أبناء الإسلام في عقيدتهم الإسلامية وتجنيدهم في حربه الصليبية ضد إسلامهم ومشروعه الحضاري وهي لعمرك شنيع النكاية!

فالنبتة الخبيثة لنعرة الأمازيغية التي يسعى النظام بقوة لزرعها اليوم بين أبناء المسلمين، والتي جند لها كل خدمه، وعلى رأسهم مستشار القصر أندري أزولاي، ثم الوزارة والوزير عبد اللطيف وهبي، ووزير (الأوقاف) أحمد التوفيق، ودوائر السياسة والإعلام، وموظفو المؤسسات والمعاهد والمراكز، والبرامج الدراسية التي أنشئت لغرض زرعها، فهذه النبتة الخبيثة تجد جذورها وبذرتها في فكر الحملة الصليبية على ديار المسلمين وسياستها، وتحديدا الحملة الصليبية الفرنسية على بلاد المغرب، فالصليبي الفرنسي المؤسس لهذه النعرة السامة هو عميد المخبرين شارل دوفوكو الذي عُمّد قسيسا لصليبيته الخالصة، وكانت أعماله ووثائقه أواخر القرن التاسع عشر عين فرنسا لاختراق بلاد المغرب واستعمارها، كما كانت النطفة التي تخلقت منها السياسة البربرية الفرنسية، فقد تنكر المخبر الصليبي الفرنسي في ثوب رجل دين

يهودي وطاف المغرب طولا وعرضا، وأحصى قبائله، بل ودواويره، وتجسس على عادات أهل البلد وأعرافهم ولهجاتهم وأهازيجهم ومأكلهم ومشربهم وملبسهم، وجعل من تلك الاختلافات التي تفرضها البيئة وظروف الحياة تأسيسا لاختلاف عرقي وتباين ثقافي، وأسَّس للبربرية قوميةً وأيديولوجيةً وثقافةً، والتي اصطلح عليها فيما بعد «أمازيغية»، وقاموسه عن لهجات قبائل الطوارق كان مرجعا لصناعة حرف ورسم لبربريته الأمازيغية المزعومة.

فهذه النعرة الأمازيغية مشحونة بالروح الصليبية وحقدها الأسود على الإسلام. وتاريخ فرنسا الاستعماري الصليبي لبلاد المغرب ناطق بحقد صليبية هذه النعرة الأمازيغية المصطنعة. يقول الصليبي الفرنسي لوغاي الذي أشرف على التعليم في الجزائر حين خاطب المعلمين الفرنسيين في منطقة القبائل التي صنفتها فرنسا منطقة بربرية في القرن التاسع عشر: «علموا البربر كل شيء ما عدا العربية والإسلام». وكذلك قال القس الصليبي الفرنسي لافيجري في مؤتمر التبشير النصراني الذي عقد سنة ١٨٦٧ في أرض الإسلام الجزائر: «إن رسالتنا تتمثل في أن ندمج البربر في حضارتنا التي كانت حضارة آبائهم، ينبغي وضع حد لإقامة هؤلاء البربر في قرآنهم، لا بد أن تعطيهم فرنسا الإنجيل، أو ترسلهم إلى الصحراء القاحلة بعيدا من العالم المتمدن». وفي المغرب قامت فرنسا الصليبية بتأسيس الأكاديمية البربرية لصناعة لغة بربرية كضُرّة للغة العربية لغة الإسلام لضرب الإسلام عبر ضرب لغته، واعتمدت الحروف اللاتينية رسما للغة البربرية المصطنعة. ووضع المستشرق الفرنسي جود فري دي مونييه مستشار التعليم في المغرب خطة مفصلة لهذا الغرض سنة ١٩١٤. وفي سنة ١٩٢٩ أقامت إدارة الاستعمار الفرنسي في المغرب كلية بربرية في مدينة أَزْرُو لإعداد حكام لتولي إدارة المناطق المصنفة بربرية، غايتها التنكر للإسلام ولغته وزرع الشحناء والبغضاء وصنع الأحقاد القبلية والعرقية بين من صنفتهم فرنسا بربرا وعربا. كما أصدرت فرنسا قانونها الصليبي البربري سنة ١٩٣٠ ودفعت بملك المغرب حينها محمد الخامس لإصداره مرسوما ملكيا، وأطلق باسم «الظهير البربري»، ومضمونه أن تلغى أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية في المناطق التي صنفتها فرنسا الصليبية مناطق البربر. ومِن قهر الإسلام للكافر الفرنسي أن تصدى لذلك أبناء هذه المناطق، وتوجه شيوخ قبائل آيت موسى وزمُّور إلى فاس وأعلنوا أمام علماء جامع القرويين وفقهائه رفضهم للظهير البربري الصليبي. كما أعدت فرنسا الصليبية للجزائر نسخة من ظهيرها البربري الصليبي وأخذت في تنفيذ سياساته، فأسست الأكاديمية البربرية سنة ١٩٦٧ بجامعة باريس، وأعدت عشرات العملاء الثقافيين في قسم اللغة البربرية المصطنعة، وأشهرهم سليم شاكر، وربطتهم بأجهزة استخباراتها، وراحت تصنع للغتها البربرية المصنعة ضرة من اللغة العربية لغة الإسلام وتغذي العداوة والصراع بين العربية والبربرية المصنعة، والمفارقة

الصليبية هو الإبقاء على هيمنة لغتها الفرنسية في التعليم والدولة والإدارة في كل بلاد المغرب، ومن الرحم النجسة لهذه الأكاديمية تخلّق تشوّه لغوي وثقافي وتلفيق تاريخي وتزييف حضاري، وسمت فرنسا هذا المسخ «لغة أمازيغية»، وخربشت لها طلاسم ورموزا، وسمتها للشعبويين والغوغائيين وسفلة عملاء السياسة «حرف تيفيناغ».

فالنعرة الأمازيغية صناعة فرنسية صليبية خالصة، أعادت فرنسا إحياءها في سبعينات القرن الماضي للتصدي للإسلام الذي بدأت إرهاصاته تظهر على الساحة الإسلامية، فأحدثت لها عبر أكاديميتها البربرية وشرذمة من عملائها في باريس حرفا ورسما ولغة تكتب على شاكلة لغتها الفرنسية من اليسار إلى اليمين ضدا ونقيضا للغة الإسلام العربية.

ومع الحالة الإسلامية التي نمت في أرض الإسلام وإرهاصات المشروع الحضاري الإسلامي التي لاحت في الأفق أواخر القرن الماضي، اتخذت الأنظمة الوظيفية في بلاد المغرب من النعرة الأمازيغية سلاحا لمحاربة الإسلام وضرب عقيدته وثقافته ولغته وهوية أهله، وتبنتها الأنظمة الوظيفية سياسةً، وأعدت لها أجهزة ومؤسسات لصعق المجتمع بها، وكانت البداية في الجزائر جراء الحالة الإسلامية التي نضجت هناك أواخر القرن الماضي، فأسس النظام في أرض الجزائر المحافظة السامية للأمازيغية عام ١٩٩٥ بصفة مؤسسة رسمية، تعنى «بترقية ودمج اللغة والثقافة الأمازيغية في المجتمع» للتصدي للحالة الإسلامية. وتبعه النظام في المغرب بعد انخراطه في الحرب الصليبية الغربية ضد الإسلام (الحرب على الإرهاب) بداية هذا القرن، فأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بصفة مؤسسة أكاديمية حكومية مغربية، وأُنشئت بمرسوم أصدره الملك محمد السادس في تشرين الأول ٢٠٠١، وكانت ديباجة مكرها «المشورة بشأن سبل تطوير اللغة والثقافة الأمازيغية وتطويرها ودمجها في المنظومة التربوية والثقافية والإعلامية للبلد». ثم انطلقت في كيدها للإسلام وأهله في المغرب تنفث سمومها وأحقادها، عبر إعلام النظام ومنابر منافقي القراء وطفيليات السياسة والثقافة، وبدأ بضخ سردية الأمازيغية السامة من أنها هي هوية أهل المغرب، بل هي الهوية ولا شيء سواها، بوتيرة محمومة لإغراق الرأي العام بسُعارها وطمس الانتماء العَقَدي الإسلامي، وهذه الحملة المسعورة تزداد قسوة وشراسة عبر شيطنة كل من يتصدى لها وتخوينه، فالنظام اتخذ من النعرة الأمازيغية رأس حربة في حربه على الإسلام العظيم وأهله في المغرب.

يقينا ما كانت النعرة الأمازيغية لتكون أداة من أدوات بناء الهوية، بل تحقيقا ويقينا ثقافيا وسياسيا أنها أداة سامة في تفكيك الهوية الإسلامية وهدمها. فالنعرات القومية والعرقية والقبلية وعصبياتها السامة في الجغرافية الإسلامية هي عناصر دخيلة خبيثة غُرست ابتداء من طرف ملاعين الإنجليز في كيدهم ومكرهم الخبيث وصراعهم الصليبي مع الإسلام وحضارته ومجتمعه ودولته، فكانت القوميات

-سواء الطورانية أو العربية أو العرقيات- إنشاءً غربيا محضا وسياسة هدم صرفة تنفيذا لسياسة «فرق تسد» لخبثاء الإنجليز لهدم الدولة والمجتمع.

ولمزيد من التفكيك والتفتيت وحرصا على استمرار الوضع الاستعماري الراهن، تناسلت القوميات في بلاد المسلمين وأصبحت سوساً ينخر أخوة المسلمين الفريدة والمتميزة، وباضت وفقست عداوة وبغضاء، وحطمت ألفة قلوبهم ومودّتها، ولقد تبناها ووظفها الاستعمار الفرنسي الصليبي البغيض في بلاد المغرب، وجعل من مسلمي المغرب عرقيات وعصبيات متنافرة متدابرة وحتى متحاربة، ليسهل عليه احتلال أرضهم وضرب إسلامهم ونهب ثرواتهم. هي السياسة اللعينة وشعارها الكافر الفاجر «فرق تسد»، والنظام الوظيفي للاستعمار بالمغرب سائر بحسبها ومنجِزٌ كل مخططاتها.

قطعا ما كانت الأمازيغية لغة قوم، ولا لغة ثقافة، ولا لغة حضارة، ولا لغة لعقيدة هوية. لغويا وتاريخيا ما عرف التاريخ القديم ولا القريب حرفا ولا رسما لما سمي في زماننا حرف «تيفيناغ»، بل هي حقيقة صناعة سياسية صليبية فرنسية خالصة، أنشئت على عجل لغاية سياسية، ولا تمتّ إلى اللغة وعلومها بصلة، أشكال هندسية مستعارة من حروف اللغات الغربية القديمة والحديثة، مقطوعة من أية جذور لغوية، دخيلة على اللغات وهندستها، لا لها في اللغات المعربة ولا اللغات المبنية، بل نشاز من أصوات تَكَلّفَ الصليبي الفرنسي وتعسَّفَ تحويلَها إلى لغة، ورمى المغربَ الإسلامي بها، شقًّا من حرب حضارية تستهدف الحضارة والثقافة الإسلامية بل كل الإسلام عبر ضرب لغته العربية وعقيدته الإسلامية وعبر تحطيم الانتماء والولاء العقدي. من العجائب المضحكة المبكية لهذه الأمازيغية الظاهرةِ الصوتيةِ اللغةِ الزائفة النشازِ أنها لغة لا ماضي لها، وأعجب منها عقمها من علوم اللغات، فلا نحو فيها، ولا صرف، ولا بلاغة، ولا بيان، ولا تأليف، ولا مؤلفات، ولا كتب، ولا قواميس، ولا مراجع، ولا كتّاب، ولا أدباء، ولا شعراء، ولا علماء، صحراء لغوية مقفرة مغبرة أصوات بلا لغة... حرف ورسم نبت كالفطر ليزاحم اللغة العربية لغة الإسلام العظيم وأمته وحضارته وثقافته، ويعكر صفوها وحقيقها، حرف ورسم خربش على عجل لمجابهة عظمة الإسلام واستعصاء مبدئيته. بل من غرائب هذه العرقية الزائفة أن جعلت لها جذرا من طوارق الساحل الصحراوي، وكذلك أراد الصليبي الفرنسي شارل دوفوكو وكذلك كان، علما أن النسيج الفسيفسائي لقبائل بلاد المغرب متعدد ومتنوع، ولهجات أهله كذلك متعددة ومختلفة، فمثلا في بلاد المغرب هناك أهل الريف ولهجتهم الريفية، وهناك أهل الأطلس ولهجتهم الزيانية، وهناك أهل الجنوب أهل سوس ولهجتهم السوسية، وأهل الصحراء ولهجتهم الحسانية، علما أن لغة الكل هي العربية لغة إسلامهم ودينهم وتدينهم، لكن أبى الكافر الصليبي إلا أن يصنفهم أمازيغًا، وأن يفرض عليهم زيف حرف ورسم لغة وزيفها وزيف ثقافة وزيف تاريخ وزيف حضارة لضرب

حقيق لغة إسلامهم وضرب حقيق ثقافتهم الإسلامية وضرب حقيق تاريخهم الإسلامي وضرب حقيق حضارتهم الإسلامية، انتهاء لتجريدهم من إسلامهم وإيمانهم. بل من أغرب غرائب النعرة الأمازيغية ولغتها المصنعة أن النظام الوظيفي في المغرب لما تبناها سلاحًا لضرب الانتماء العقدي ووحدة الهوية الإسلامية لأهل المغرب اصطدم بفسيفساء لهجات أهل المغرب، فقام عبر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتعديلات على نسخة باريس الأصلية للغة الأمازيغية المصنعة، لقصورها وعدم إحاطتها بلهجات أهل المغرب الذين صُنفوا اعتباطا أمازيغ، فأُضيفت حروف جديدة لتغطية كافة أصوات اللهجات المحلية (الريفية والزيانية والسوسية)، أي إن النظام الوظيفي عدّل النسخة الأصلية الفرنسية المصنعة واعتمد نسخته المصنعة المعدلة لغةً لثقافته الأمازيغية الموهومة وهويته الجوفاء الزائفة

وأنكر ما في هذه النعرة الأمازيغية التي يصطلي بنارها أهل المغرب هي أنها وعاء لكل زندقة وكفر وضلال، فهي عصبية غريزية جوفاء من أي حمولة ثقافية رغم تسويقها كثقافة، وهذا القحط الثقافي جعل منها رحما وظيفية لكل كفر وضلال لحرب الإسلام ومفاهيمه وحقائقه

من المعلوم أن اللغة هي وعاء الثقافة وسجل علومها ولسان حالها وقنطرة مفاهيمها، أما الحديث عن الأمازيغية كلغة فهو حديث عن صحراء الثقافة والقحط والموت الثقافي، لغة أمازيغية بدون رحم ثقافية ولا أية بصمة ثقافية أو أثر ثقافي، لا في باب الفكر ومفاهيم الحياة، ولا في باب التشريع وأنظمة الحياة، ولا في باب الأدب وفنون اللغة، ولا في باب التاريخ وسِيَر الأمم، ولا في باب السياسة وإدارة الدول والمجتمعات... أمازيغية زعموها لغة، وهي عقيمة من كل ثقافة، وعاء أجوف لفذلكة صوتية وسراب ثقافة وتاريخ أشباح، استُدعي كل هذا الدجل من العدم!

النعرة الأمازيغية هي صناعة صليبية لحرب حضارية صليبية غايتها صناعة تيه لغوي وثقافي وحضاري، لهدم أمة عبر هدم لغة إسلامها وحضارتها وثقافتها ومجتمعها وهويتها، والغاية النهائية لهذا التيه اللغوي والثقافي هي تجهيل أبناء الإسلام بحقيقة دينهم وعظمته وسموه، عبر كسر مفتاح فهمه، وهي لغته عربيةُ قرآنِه وسنته، ورمزُ غزيرِ ثقافته الإسلامية، وركيزة آلة اجتهاده واستنباط أحكامه الشرعية.

النعرة الأمازيغية ليست قضية لغة فقط، بل مشروع صليبي أُحيِيَ مع الحرب الصليبية الوجودية الطاحنة التي يخوضها الغرب ضد الإسلام اليوم، لتفكيك بنية الأمة الإسلامية وضرب هويتها الإسلامية وتفكيك أبناء الإسلام وتفتيتهم إلى هويات مصطنعة ومتناحرة لا يجمع بينهم سوى العداء لإسلامهم ولغته العربية لغة فكره وثقافته وحضارته والضامن لفهمه ووحدة مفاهيمه وتصوراته ودولته ومجتمعه.

فالغرب الصليبي بمعية أنظمة الضرار يبغينا طرائق قددا وملا ونحلا وشيعا متناحرة، يبغي لنا ما يأبى لنفسه. فما خبرنا أن دول الغرب الكافر تسعى في تشرذمها اللغوي والثقافي.

ففرنسا الملعونة يروي تاريخها المشؤوم أن ملكها فرانسوا الأول في المنتصف الأول من القرن السادس عشر الغربي فرض توحيد لغة فرنسا، لبناء الدولة والمجتمع الفرنسي وجعل لسان أهل باريس والضواحي هي اللغة الفرنسية المعتمدة في الدولة والمجتمع وطمس كل لهجات الفرنسيين، لكن هذا الكافر المستعمر اللعين هو من صنع لنا لهجات وألزَمَنا لغتَه الفرنسية، وحارب لغتنا الأصيلة العربية لغة إسلامنا وثقافتنا وحضارتنا الإسلامية، ليحولنا إلى شتات متنافر متناحر كل يغرد على هوى الكافر المستعمر ومبتغاه!

يا أبناء الإسلام، يا أبناء خير أمة أخرجت للناس:

والله ما كان الدم في ديننا إلا نجسا، وما كان النجس ليكون معيارا لتكريم البشر، لكن يقينا يا أبناء الإسلام، حقيقةُ تكريمِكم وحقّه هو ما ارتضاه خالقكم وربكم ومولاكم لكم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾.

معشر أبناء الإسلام بالمغرب:

انبذوا جاهلية هذه الأنظمة العميلة، انبذوا العلمانية وكفر منظومتها وجاهلية قومياتها وعرقياتها وعصبياتها، سواء عروبية أو أمازيغية أو ريفية أو صحراوية...

ها هو نبيكم ﷺ يحذركم من عصبيات الجاهلية، وكفى بالوحي نذيرا، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «كُنَّا فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ! وَقَالَ المُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَا هَذَا؟ دَعْوَى أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ!»** فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ. فَقَالَ: **«دَعُوهَا، فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ»**». ومن مسانيد الصحابة للترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: **«لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَفْتَخِرُونَ بِآبَائِهِمُ الَّذِينَ مَاتُوا، إِنَّمَا هُمْ فَحْمُ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللهِ مِنَ الجُعَلِ الَّذِي يُدَهْدِهُ الخُرَاءَ بِأَنْفِهِ، إِنَّ اللهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، إِنَّمَا هُوَ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ أَوْ فَاجِرٌ شَقِيٌّ، النَّاسُ كُلُّهُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ»**.

دعوكم من دعوى الأمازيغية، ما كانت إلا دعوى جاهلية يبغي بها النظام هدم الإيمان في قلوبكم واستئصال الإسلام من عقولكم، واعلموا أن الأفكار السامة التي تملأ الرؤوس الغلاظ للمحسوبين على التيار «الأمازيغي» هي أباطيل وأكاذيب، نشرها المستعمر الفرنسي الصليبي ليوغل صدور المسلمين أحقادا ضد بعضهم بعضا، ليشتغلوا بتحاربهم عن حرب عدوهم، علما أن هذه السياسة الصليبية الفرنسية اصطدمت بعظمة العقيدة الإسلامية وإيمان آبائكم، فراحت فرنسا الصليبية تعلم أبناء الإسلام لغتها الفرنسية قهرا بدل العربية، فكونوا خير خلف، وانبذوا جاهلية النعرة الأمازيغية كما نبذها آباؤكم، وحاسبوا هذا النظام الآبق المجرم شديد المحاسبة على زرعه فتنتها فيكم وسعيه في حرب إسلامكم. فاعقلوها تفلحوا. ■

كلمة أخيرة

كيان يهود بات يصدق أنه قوة عظمى وفي هذا زواله إن شاء الله

المهندس خليل عبد الرحمن

لقد جاء تصريح ما يسمى بوزير الأمن القومي في كيان يهود إيتمار بن غفير على منصة إكس الذي قال «يجب أن يحترق لبنان بأكمله، مقابل كل دمعة تذرفها أم إسرائيلية، يجب أن تبكي ألف أم لبنانية». ليؤكد حالة الغطرسة التي وصل إليها يهود، وإحساسهم بأنهم قوة عظمى ويد طويلة قادرة على فعل الكثير، وهو خطاب نتنياهو نفسه الذي قال فيه أكثر من مرة بأن كيانه غيّر وجه الشرق الأوسط، مفترضاً أنه بات «قوة عظمى إقليمية».

وهذه القناعة ليست فردية لدى بضعة أشخاص في كيان يهود، بل صارت شعورا سائدا لديهم، وقناعة لدى الكثيرين منهم، ولذلك ليس غريبا أن يتحدث هؤلاء بأنهم سيمحون دولا ويهدمون عروشا ويعيدون تشكيل الشرق الأوسط، فهم باتوا يرون أنفسهم متفوقين وأصحاب قدرة وإرادة.

والمدقق فيما يقوله قادة يهود يرى أن ذلك نتاج طبيعي لما عايشوه وعاينوه، فهم منذ بداية القرن الفائت وقبل نشأة كيانهم يرون كيف أن الغرب يدعمهم بلا كلل ولا ملل؛ فبريطانيا أعطتهم وعد بلفور، ومن ثم زرعتهم في فلسطين، ومهدت لهم مع خيانات حكام العرب والمنطقة، حتى ظنوا أنهم هزموا سبعة جيوش، ثم جاءت بعدها أمريكا وتبنت كيانهم، فعززته وأحاطته بكل أنواع الرعاية والتمكين، وأذلت أمامه حكام المسلمين وسخّرتهم لخدمته وحفظه، وحتى أثناء مجازر يهود الوحشية بحق غزة طوال عامين ونصف العام لم تتوان أمريكا -ومعها أغلب دول الغرب وحكام المسلمين- عن دعمهم ومؤازرتهم، حتى صدّق يهود أنفسهم بأنهم الأغيار والكل يريد رضاهم ويخشى إغضابهم.

فهم على الحقيقة باتوا يظنون أنفسهم أقوياء وأصحاب قدرة وإرادة تهز الجبال، حتى وصل الحال ببعض قادة يهود إلى أن يهاجموا أمريكا ورئيسها لأنهم لم يراعوا كل ما يريده يهود، إذ ظنوا أنهم أقوياء بأنفسهم لا بأمريكا والغرب الكافر وخيانة حكام المسلمين.

ولكن حبل الناس هذا واضح أنه بدأ يقصر عن كيان يهود، فالحليف الأقوى والأقرب ليهود، أمريكا، بدأ يراجع حساباته ويقيّم علاقاته معهم، وحكام الغرب انفض كثير منهم من حوله، وحكام المسلمين باتوا لا يأمنون لكيان يهود رغم ما كان بينهم من قبل، وهذا ما يبشر بقرب انقطاع حبل الناس عنهم بعد أن انقطع عنهم حبل الله، فلا يبقى لهم بواكٍ، فيعودوا أذلاء مساكين كما كانوا. قال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ﴾.

فما على الأمة إلا الثقة بأن نصر الله قريب، وأن تغذ الخُطا نحو إقامة الخلافة الراشدة الثانية التي ستخلع كيان يهود من الأرض المباركة فلسطين وتريح المسلمين والعالم من شروره.

بل خلافة راشدة على منهاج النبوة تدفن منظمة الجامعة العربية وكل أنظمة الضرار

أصدر المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير بياناً حول الموقف الصحيح والشرعي من الجامعة العربية التي يريد الرئيس المصري تعزيزها، جاء فيه:

إن حرص السيسي على تفعيل دور الجامعة العربية وإبقائها حية إنما هو نابع من حرصه على بقاء الأمة ضعيفة ممزقة تابعة للكافر المستعمر، فالجامعة العربية قائمة على أساس تجسيد الفرقة بين بلاد المسلمين في المنطقة العربية تحت ذريعة احترام استقلال الدول، أي احترام أن لكل دولة حدودا وعلما ودستورا يختلف عن الدول الأخر، وأي محاولة لتغيير هذا الواقع هو مساس بسيادة الدول المزعومة ويتعارض مع ميثاق الجامعة العربية!

هذا من حيث فكرتها وما أراده لها الغرب المستعمر من أن تكون بديلا من نظام الوحدة المنيع الذي أراده الله للمسلمين، عربا وعجما، ألا وهو نظام الخلافة، عملا بقول رسول الله ﷺ: «**إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا**»، وقوله: «**مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ**»، وقوله: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ**»، وغيرها من الأحاديث التي توجب أن تكون الأمة موحدة في ظل خليفة واحد، وراية واحدة، ودستور واحد، كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

أما من حيث تاريخها، فهو حافل وزاخر بمواقف التفريط والتخاذل والخيانة، فخذلت الأمة في أحلك ظروفها، وتركت أبناءها ونساءها وشيوخها يقتلون ويهجرون دون أن تحرك ساكنا، في فلسطين وسوريا والسودان وليبيا واليمن والعراق وغيرها، فلم تنجد مسلما ولم تنصر بلدا، واكتفت ببيانات الشجب والاستنكار والعبارات الفارغة التي لا ترد عدوا ولا ترفع ظلما، وفي قضية المسلمين الجامعة، فلسطين، فهي ما زالت مغتصبة من يهود، وأقصاها مدنساً من قطعانهم، وغزّتُها تحت القصف والموت والتهجير، وهي لا تحرك ساكناً لأجلهم، بل كانت السباقة إلى تبني مبادرة الخيانة والتفريط المسماة بمبادرة السلام العربية التي تمكّن ليهود في الأرض المباركة فلسطين.

إن الواجب على الأمة أن تدفن منظمة الجامعة العربية في واد سحيق، لا أن تسعى لتفعيلها أو تجديدها، فما كانت يوما إلا خنجرا في صدر الأمة، وأداة لتفريقها، ووسيلة لأمريكا والغرب لتمرير مشاريعهم ودوام استعمارهم لبلادنا، وأن تقيم بدلا منها ومن أنظمة الضرار كلها في بلاد المسلمين، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فتوحدها وتقودها للنصر والتمكين.

الموقع الرسمي لمجلة الوعي: http://www.al-waie.org

الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك: https://www.facebook.com/alwaie.info

الحساب الرسمي لمجلة الوعي على إكس (التويتر): https://x.com/alwaiemagazine

القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام: https://www.instagram.com/alwaiemagazine/

عنوان المجلة على الديلي موشن: https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine